



A/E



التوزيع : محمد ول

E/ECWA/NR/SEM.3/4

۱۹۸۱ / یونیو / حزیران

الاصل : بالانكليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

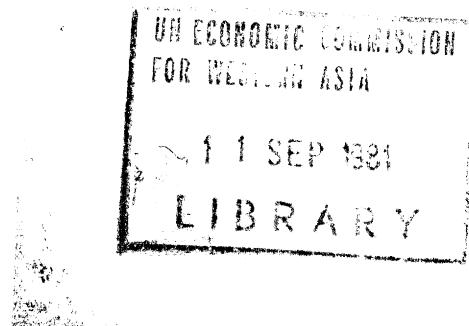
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ندوة السياسات التكنولوجية

في الدول العربية

۲۹-۲۵ آیار/مايو ۱۹۸۱

بیروت، لبنان



المؤسسات الأجنبية ونقاش  
الเทคโนโลยوجيا الى الاقتصاد الجزائري

سال ۱۴

عبداللطيف بن شنبه — مدیر مرکز البحاث الاقتصادیة التطبيقیة، الجزائر

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء شخصية لكتابها ولا تمثل بالضرورة آراء  
اللجنة الاقتصادية لفروسي آسيا .



تصديق

فتحت الجزائر طريقاً جديداً في ميدان التنمية الاقتصادية . وترتّكز سياستها الانمائية على المبادئ التالية : استغاثة ملکية الموارد الطبيعية في البلاد مع السيطرة الداخلية التامة على السلطة الاقتصادية ، اغتسال المصالح الخاصة للتوجيه الحكومي للاستثمارات بما يحفظ تدريجياً الاحتياجات الأساسية للعمال في المدينة والريف ، المساهمة الفعلية لهؤلاء العمال في ادارة وحدات الانتاج .

ولا تسمح مثل هذه السياسة الا بمشاركة هامشية للمؤسسات الاجنبية في عملية تكديس رأس المال في الجزائر . ولكن اختيار القطاعات التي ستتم تنميتها يحتم في الوقت نفسه استعمال التكنولوجيا الاجنبية على نطاق واسع وهي في معظمها في أيدي الشركات المتعددة الجنسيات . والتحدي واضح ويتعلق بكيفية استخدام التكنولوجيا التي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات لاغراض اشتراكية . ولكن ذلك يشكل رهاناً تأمل فيه الجزائر التحول من المستهلك المحضر للتكنولوجيا لتصبح منتجة لها مع ما يتطلب ذلك من قرارات عديدة تتعلق بالسياسة العامة .



## المحتويات

### الصفحة

١	.....	المقدمة
١	.....	١- تصنیف "المنتجات" التکنولوجیة
٢	.....	٢- انتاج واستهلاک التکنولوجیا

### الفصل

٣	.....	الاول - السياسة التکنولوجیة
٣	.....	١- حجم وهیكل وأشكال التکوین الرأسمالي في الجزائر
٥	.....	٢- العقود الخاصة بالمنشآت الصناعية
٨	.....	٣- وضع انتاج التکنولوجیا واحتتمالاته
١٠	.....	الثاني - الطرق المستخدمة في السياسة التکنولوجیة الجزائرية
١٠	.....	القسم الاول : تنفيذ مشاريع الاستثمار والشركات الاجنبية
١٠	.....	١- الوطنیون كمقاولین عاصین للمشاريع
١٣	.....	٢- عقود تسليم المفتاح
١٧	.....	٣- العقود الخاصة بالصانع المھیأة للتشغیل
٢٥	.....	القسم الثاني : الاستثمارات الاجنبية في الجزائر
٢٥	.....	١- الاستثمارات المباشرة
٢٦	.....	٢- الاستثمارات في المؤسسة المختلطة
٢٩	.....	الثالث - آثار السياسة التکنولوجیة
٢٩	.....	القسم الاول : التبعیة التکنولوجیة
٣١	.....	القسم الثاني : الاثر على میزان الدفعات
٣١	.....	١- الأثر على الواردات
٣٦	.....	٢- الأثر المالي

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٠	.....	<u>القسم الثالث : الأثر على العمالة والدخل</u>
٤٠	.....	<u>ألف - العمالة</u>
٤١	.....	<u>باء - الأثر على توزيع الدخل</u>
٤١	.....	١ - نمط الدخل من لا جور
٤٨	.....	٢ - نمط الدخل للأجرية
٤٩	.....	الاستنتاجات

## المقدمة

قد يكون التعريف الأوسع "للتكنولوجيا" والاجدى دون شك لاغراض هذه الدراسة هو أنها تشير الى طريقة ادماج العمال والآلات في العملية الاقتصادية التي يحددها نوع التنظيم الداخلي والخارجي في وحدة الانتاج . وبهذا المعنى ، فإن كل استثمار، ينطوى بالضرورة على "استهلاك" للتكنولوجيا حتى اذا كان الاستثمار ذاته ينتج في بعض القطاعات تكنولوجيا جديدة ، مثلاً في شكل اصناف من المعدات . ومن الميسير بعد ذلك التمييز ب المختلفة اصناف المنتجات التكنولوجية .

### ١ - تصنیف "المنتجات" التكنولوجیة

اذا استعملنا تعبير "المنتجات التكنولوجية" ليشمل مختلف الاشكال الملموسة التي تجسم التكنولوجيا كما تم التعریف بها أعلاه ، فبماكاننا أن نقسم هذه المنتجات كما يلى :

- التجهيزات والمواد الاولية والمنتجات شبه الجاهزة وكذلك البراءات ورخص التصنيع التي تسمح باستعمال التكنولوجيا ؛
- اجراءات أو طرق استعمال التجهيزات في الانتاج ؛
- القوى العاملة الماهرة في مجالات تصميم وصيانة واستعمال التجهيزات ؛
- طرق التنظيم والادارة والتوزيع ؛
- تصميم واقامة وحدات الانتاج ("هندسة الانتاج") .

ومن المهم ، فيما ييدو ، تحديد العنصر الاخير حيث أنه غالباً ما يحدد الاختيار في مجال المنتجات الاخرى . ويؤدى حتماً العجز عن اداء هذه المهام الى عدم التحكم في استهلاك كل المنتجات التكنولوجية الاخرى ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى خطأين خطيرين :

- التقليد الاعمى للتكنولوجيا المستخدمة في الخارج بغض النظر عن السياق الاقتصادي والاجتماعي في البلد الاجنبي ؛
- الاخفاق في تطوير امكانات البلد الذاتية بسبب الاعتماد الكلي على التكنولوجيا المنتجة في الخارج .

فيما كان اذن تصنيف الاشكال استهلاك التكنولوجيا حسب طريقة انجاز مشاريع الاستثمار ، ويصبح تحليل هندسة الانتاج عنصراً أساسياً لا يتحليل لاستهلاك التكنولوجيا .



## الفصل الاول

### السياسة التكنولوجية في الجزائر

لا بد أن يبدأ التحليل الحقيقي للسياسة التكنولوجية الجزائرية (استهلاك وانتاج المنتجات التكنولوجية) وللدور الذي يسمح للمؤسسات الاجنبية بأن تلعبه في اطار هذه السياسة، انطلاقا من دراسة خلافية هذه السياسة أو انطلاقا من حجم وهيكل الاستثمار وذلك لأن معدل الاستثمارات وتخصيصها سيحدّدان إلى حد كبير في المرحلة الحالية مدى التدخل الاجنبي وأشكاله في خلق وتشغيل مرافق الانتاج.

#### ١ - حجم وهيكل وأشكال التكوين الرأسمالي في الجزائر

يبرز الجدول رقم ١ النمو السريع في الاستثمارات العامة في الجزائر خلال العشر سنوات الماغية . فقد ارتفعت الاستثمارات السنوية من ٣٢٠٠ مليون دينار خلال الخطة الثلاثية الاولى إلى ٨٥٠٠ مليون دينار خلال الخطة الرباعية الاولى ، وينتظر أن تبلغ ٢٢٥٠٠ مليون دينار في الخطة الرباعية الثانية .

ونجد أن الاستثمارات في القطاع الصناعي الذي تمحض في هذه الدراسة بصفة خاصة قد ارتفعت بالسرعة نفسها حيث أن الاستثمارات الصناعية قد ارتفعت من ١٨٠٠ مليون دينار خلال الخطة الثلاثية الاولى إلى ٤٢٥٠٠ مليون دينار في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٠ ، والى ١٢٠٠ مليون دينار في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٢ ، أي بزيادة قدرها ٦٠ بالمائة .

وتشير هذه الزيادة السريعة عدرا من المشاكل حيث أن نقص الموارد اللازمة لتصميم وتنفيذ مشاريع الاستثمار يزداد حدة . ثم هناك أيضا النقص في بعض السلع الاستراتيجية مثل الاسمنت والطمسورق الخ . وفي شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية . وهناك حاجة ، من زاوية الاقتصاد الكلي ، للحصول على هذه السلع بسرعة كبيرة ، وبالتالي لانشاء المصانع اللازمة لانتاجها بسرعة . ويسير هذا العامل الحاسم الاختيارات التكنولوجية الخاصة وكذلك اعتماد أسرع الطمسورق لتلبية هذه الاحتياجات مثلما هو الحال في صناعة الأغذية ومواد البناء الخ .

## الجدول رقم ١ - الاستثمارات المدama في الجزائر

(بِمَلَءِ يَمِينِ الدَّنَانِيرِ الْجُزَاعِيَّةِ)

تشمل النسب المئوية للهديد وگرونا والقشم الأول والثاني من الإجمالي العام بما في ذلك الرعاة والبني الأساسية.

والرجوع الى هيكل الاستثمارات في الصناعة وحدتها نتبين من الجدول رقم ٢ ما يلي :

- أهمية قطاع النفط والغاز الطبيعي والبتروكيمايات ("قطاع الهيدروكربونات") في كل منخطط الثلاث : ٩٠.٥ بالمائة و٦٤ بالمائة و١٠.٤ بالمائة .  
ويعتبر هذا القطاع بطبيعة الحال مستهلكاً للتكنولوجيا الرفيعة المستوى فـي مراحل التنقيب عن الهيدروكربونات الطبيعية وانتاجها ومعالجتها ؛
- ازدياد تنوع الصناعة مع استثمارات ضخمة متزايدة في الحديد والصلب وفي الهندسة الميكانيكية والكهربائية وفي الكيماويات . وتستخدم هذه القطاعات جميعاً تقنيات متطورة جداً كما يتبيّن من نسب رأس المال إلى اليد العاملة .

وتظهر العوامل المذكورة أعلاه من جدید كـما درسنا التغير في حجم وهيكل العقود الخاصة بالوحدات الصناعية التي وقعتها الجزائر.

## ٢ - العقود الخاصة بالمنشآت الصناعية

يبرز الجدول ٣ الاتجاه حسب كل قطاع في قيمة عقود التجهيزات الصناعية التي أبرمتها الجزائر من ١٩٦٢ إلى حزيران / يونيو ١٩٧٥ . ونلاحظ أولاً ازدياداً سريعاً في العقود الخاصة بانشاء الوحدات الصناعية بمعدل ٧٠٠ مليون فرنك سنوياً من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ ، و ٢٠٠ مليون فرنك كل سنة اثناء خطة ١٩٦٧ - ١٩٦٩ ، و ٣٤٠ مليون فرنك سنوياً اثناء الخطة الرباعية الاولى ، ومقدار يصل إلى ٦٠٠ مليون فرنك كل سنة ابتداءً من ١٩٧٤ . وفي فترة الثمانية عشر شهراً بين كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ وحزيران / يونيو ١٩٧٥ ، كان حجم العقود يساوى حجم العقود خلال العشر سنوات السابقة .

ثانياً ، رغم التركيز الكبير على قطاع الهيدروكربونات (٦٠.٥ بالمائة) ، ظهرت مؤخراً صناعات أخرى مع ما يتطلب ذلك من ازدياد في الاستثمارات مثل الهندسة الميكانيكية والكهربائية وصناعة مواد البناء .

وبالنسبة للعقود من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٨ ، فقد كانت ٨٠ في المائة منها تشمل ٣ قطاعات : الهيدروكربونات ، والحديد والصلب ، والضاجم . وظهرت سنة ١٩٦٩ صناعة موارد البناء ، والكيماويات ، وخاصة الهندسة الميكانيكية .



**الجدول رقم ٣ - المقدور التي ابنته المعاشرات لبناء الجراري**

**(بالاف الغرنتات)**

الإجمالي	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦
الهيدروكربونات											
النفط الخام											
الكهرباء											
الحديد والصلب والسمكانيكية											
الهندسة الكهربائية											
مواد البناء											
الكيماويات											
الاغذية											
ال RESPONSABILITIES											
الجلود المدبوغ											
الخشب											
صناعات أخرى											
المجموع											
٤٣٦٩٠٥٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦
(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)

- -

\* تشمل ارقام قطاع الزيت روكيونات الكهرباء المستخدمة في هذا القطاع.

وانتفع في الوقت ذاته مدى المشاريع في كل من هذه الصناعات، وبإمكان مؤسسة جزائرية واحدة ابرام مجموعة من العقود المتنوعة خلال سنة واحدة . كما ازداد حجم الوحدات الصناعية التي سيتم بناؤها . وهكذا تهدى جلية الطبيعة المعقّدة لهذه المشاريع. وعلى أية حال فهي تهيئ مجال عمل الشركات المتعددة الجنسيات بوصفها وسيطة في تنفيذ مشاريع الاستثمارات عند ما يومنا عجز الجزائر الصالحة عن انتاج التكنولوجيا ( وخاصة في هندسة الانتاج ) .

### ٣ - وضع انتاج التكنولوجيا واحتيااته

يفسر التاريخ الاقتصادي للجزائر النقص في انتاج التكنولوجيا . ذلك أن فرنسا لم تسمح الا بعد الحرب العالمية الاولى بأن تكون للبلد سياسة تعليمية واسعة نوعاً ما مع التدريب المهني نحو البناء والأشغال العمومية أو نحو المعالجة الاولية للمعادن . وكانت هذه السياسة تستهدف في الواقع اعداد العمال لفرض عمل في الخارج . كما أن أي شيء من قبيل صناعة السلع الرأسمالية كان لا يناسب الوضع الاستعماري .

وركزت السلطات منذ الاستقلال على وضع أساس انتاج التكنولوجيا وذلك ببذل مجهود واسع النطاق يرمي الى توفير عدد اكبر من المدارس، ويمكن الحكم على النتائج من خلال الجدول رقم ٤ .

والاغانة الى ازيد من عدد التلاميذ كان هناك تحسن في نوعية التعليم نظراً للاصلاحات الممتالية التي ادخلت على نظام التدريس . وفي ذات الوقت عمدت سياسة التنمية الى تنمية انتاج الوسائل اللازمة لتحسين انتاجية العمل في كامل الاقتصاد : الحديد والصلب، المعادن غير الحديدية، عدد الالات، ميكنة الزراعة، الاسمنت، المواد اللدننة الخ . والسياسة الانمائية المتبعة الى هذا الحد هي ذاتها سياسة انتاج التكنولوجيا . ويمكن توقع أن توفر نتائجها الى جانب تطوير التربية والتدريب الى انتاج التكنولوجيا الفعال في الوقت المناسب .

وهكذا تعد الجزائر مثلاً نموذجاً لانتاج واستهلاك التكنولوجيا المترابطين أحدهما بالآخر . ولتحقيق الانتاج من الضروري التسليم بالاستهلاك . ولكن على الاستهلاك أن يتم بطريقة توفر في آخر الامر الى انتاج التكنولوجيا . ولكن في حين أنه بمقدمة الجزائر- اذا كانت تملك الموارد المالية - أن تستهلك التكنولوجيا حيث ما كان مصدرها في العالم، فهو لا تستطيع انتاج التكنولوجيا الكاملة التي تتراوح من تصميم السلع الرأسمالية الى تصنيعها واستخدامها . ولا بد من توجيه الاختيارات نحو الانتاج المحلي للتكنولوجيا على المستوى انقطاعي ونحو الشركاء الذين يمكن الاحتياط منهم بتعاون تكنولوجي طويل الامد .

الجدول رقم ٤ - التعليم في الجزائر

١٩٧٥-١٩٧٤      ١٩٧٤-١٩٧٣

التعليم الابتدائي

٣٥١٢٩٠٠	٣٤٢٩١٠٠	السكان في سن الدراسة (١٣-٦)
٢٤٩٩٦٠٥	٢٣٢٦٣٤٤	الطلاب المقيدون في المدارس
٣٩٤	٣٩	النسبة المئوية للبنات بينهم
٢١٢	٦٩٢	النسبة المئوية للذين يذهبون إلى المدارس

التعليم المتوسط والثانوي

٢٢٢٠٣٩	٢٩٣٢٩٩	التعليم العام
٦٩٧٦٩	٤٨٦٦٠	مدارس الفنون التطبيقية
١٤٩٦٦	٢٣٨٨٩	المدارس الفنية
٢٩٥٥	٢٠٥٧	مدارس اعداد المعلمين
<hr/>	<hr/>	<hr/>
٤١٢٧٥٩	٣٧٣٤٠٥	المجموع
٣٢٩	٣١٧	النسبة المئوية للبنات بينهم
<hr/>	<hr/>	<hr/>
٣٥٨٨٧	٣٠٠٧٠	التعليم العالي
٢٣٥	٢٣٤	النسبة المئوية للبنات بينهم

## الفصل الثاني

### الطرق المستخدمة في السياسة التكنولوجية الجزائرية

قد تكون أجدى طريقة لتحليل مختلف الترتيبات في شأن الدور الذي تلعبه المؤسسات الأجنبية في تسيير الاقتصاد الجزائري هي الاخذ بعين الاعتبار دورها عند انشاء المصانع الجديدة ثم عند ما يدخل المصنع طور التشغيل . هذان هما الطوران اللذان "بستهلك" فيما الاقتصاد الجزائري التكنولوجيا وحيث يظهر دور الشركات الأجنبية .

#### القسم الاول

##### تنفيذ مشاريع الاستثمار والشركات الأجنبية

يشير الجدول رقم ٥ الى الاهمية النسبية لمختلف الترتيبات الخاصة بدور المؤسسات الأجنبية في تنفيذ مشاريع الاستثمار .

##### الجدول رقم ٥ - طرق تنفيذ المشاريع الصناعية ١٩٧٣ - ١٩٧٠

###### النسبة المئوية

٣٧	مشاريع تسليم المفتاح المتكاملة
٣٠	مشاريع تسليم المفتاح الجزئية (أشغال الهندسة المدنية وجزء من التجهيزات التي توفرها الجزائر)
١٧	متعهد جزائري يعمل كمقاول عام (تأتي هندسة العمليات والتجهيزات الرئيسية من الخارج )
١٢	النظام المختلط (مزيج من مكتب للتصميم ومتعبد جزائري وشركة بناء اجنبية )
٤	توفير كامل الاعمال الهندسية من طرف متعهد جزائري يساعد مكتب تصميم اجنبي

###### المجموع

لدرس الان الوضع الخاص بوظائف المقاول العام في الجزائر ثم الترتيبات الخاصة باسلوب "تسليم المفتاح" واخيرا الحل الاكثر حداثة والذى يتكرر اكثر فأكثر وهو عقود "المنشآت المهيئة لانتاج" .

##### - الوطنية كمقاولين عاملين للمشاريع

سبق أن ذكرنا أهمية هندسة الانتاج وتبيننا ان الجزائريين يؤدون هذه الوظيفة في ؟ بالسادعة تقريبا من المشاريع . ولا بد الان من دراسة الوضع في نهاية الخطة الرباعية الاولى وامكانيات التوسيع .

هناك اتفاق عام بين احتياجات الجزائر من هندسة الانتاج في القطاع الصناعي هي كما يبينه الجدول رقم ٦ وذلك اعتبارا على الاختصاصات المتوفرة . ويتضمن الجدول رقم ٧ تصنيفا للموظفين اللازدين .

#### الجدول رقم ٦ - الاحتياجات اللازمة لهندسة الانتاج

<u>الخطة الرباعية الثانية</u>	<u>الخطة الرباعية الاولى</u>	<u>الحجم السنوي للاستثمارات ( بملايين الدنانير في السنة )</u>
١٢٠٠	٤٣٠٠	١٢٠٠
٩٢٠	٤٣٢	تكلفة هندسة الانتاج ( بملايين الدنانير في السنة )
١٢٥٠	٣٢٤٠	الموظفون اللازمان

#### الجدول رقم ٧ - تصنيف الموظفين اللازدين لهندسة الانتاج

<u>النسبة المئوية</u>	<u>الخطة الاولى</u>	<u>الخطة الثانية</u>	<u>المهندسون والمعماريون والملكات</u>
٢٨	٢٥٥٣	٩٠٢	الادارية الوسطى
٥٥	٥٠١٦	١٧٨٢	فنيون آخرون
<u>١٢</u>	<u>١٥٥١</u>	<u>٥٥١</u>	الاداريون
١٠٠	٩١٢٠	٣٢٤٠	المجموع

تم تقديم التوزيع القطاعي للموظفين في الخطة الرباعية الثانية في الجدول رقم ٨

#### الجدول رقم ٨ - الموظفون في هندسة الانتاج في الخطة الثانية

<u>القطاع</u>	<u>الاستثمارات السنوية ( بملايين الدنانير )</u>	<u>الموظفون</u>	<u>التكاليف</u>
الهيدروكربونات	٤٨٧٥	٣٧١٠	٤٨٥
السلع الاستهلاكية	١٤١٨	١٠٦٨	١٤٥
السلع الرأسمالية	٥٧٠٢	٤٣٤٢	٥٧٠

ويقدر حالياً عدد الموظفين المتوفرين كما يلي : ٥٠٠ في قطاع الحديد وركوبونات و ٥٤٠ في قطاع السلع الرأسمالية و ٣٥٠ في قطاع السلع الاستهلاكية .

ويتبين من مقارنة هذه الأرقام مع الجدول خطورة الوضع . وما زالت هناك للاسف حاجة إلى الا جانب خاصة المهندسين والموظفين الماهرين ، كما ان عدد الموظفين الإداريين ما زال مرتفعاً بشكل غير متناسب . ولندرس الان حالتين تساهمان في تلبية احتياجات الجزائر من هندسة الانتاج .

(أ) الشركة الوطنية لتصميم وتنفيذ المشاريع . تشمل هذه الشركة ادارة للبحث الاقتصادي تقوم بدراستي الجدوى وهي تتحلى حالياً بصفة خاصة بتحليل المشاريع في صناعات الأغذية والنسيج . وأنشئت في الوقت ذاته وحدة صغيرة مكونة من مهندسين صناعيين لدراسة جانب من عملية تنفيذ المشاريع . لكن التطور السريع جداً للمشاريع في السنوات القليلة الماضية ، ارغم الشركة على ارجاع المشاريع التي كانت تدرسها الى الشركات المتعاقدة معها ، والتركيز على القطاعات المذكورة في حقل الهندسة المعمارية . وتواصل الشركة تربية مواردها وهي تحاول تحسين طرق عملها بإنشاء معاهد للتصميم التكنولوجي الخ .

(ب) قامت الشركة الوطنية للحديد والصلب بتطوير هندسة الانتاج على مستويين بإنشاء ادارة "المشاريع الجديدة" في مجمع الحديد والصلب في الحبار وهو أهم مركز للتنمية لدى الشركة ، وادارة للمهندسة بمقرها . وتشمل الفرق التي اختارها الشركاء الا جانب الذين ابرمت معهم الشركة عقوداً للمساعدة التقنية مهندسين ورسامين هنودسين ومهندسين معماريين من الشباب الجزائري . وكان هذا الترتيب فضلاً جداً من زاوية التدريب وهو ميدان يكون فيه مقاول البناء الاجنبي (وهو سوفيatic أو فرنسي بصفة عامة) على استعداد تام للتعاون فيه . ولكن من البدئي ان تتحمل الشركة تكاليف ادارة الحطة بالكلها في مثل هذه الحالات حيث أنها تعنى ثمار التجربة التي يتحصل عليها المشاركون فيها .

وتتوقف امكانيات الشركة مستقبلاً على عدد من العوامل . اولاً ، سوف يتوقف الكثير على حجم الاستثمارات ، اذ عندما يكون منخفضاً فان بامكان الشركة تلبية احتياجاتها بالاتجاء الى مساعدة الشركات الاجنبية . وقد اصبح ذلك صعباً اكثر فأكثر بازدياد معدل الاستثمارات ، وأصبحت المشكلة هي البحث عن مساهمين جزائريين وكذلك شركاءً اجانب مستعدين وقادرين على الانضمام الى مثل هذه الترتيبات . ثانياً ، ازدادت الطلبات على الشركة بارتفاع الاستثمارات ، ويما زاد مجموع الانتاج ضفتا باتجاه توسيع مسؤولية المقاولين ( أي نحو طريقة "المنشآت المهيئة للانتاج" ) حيث ان المهندس يجد ان يتأنى من ان المصنع في حالة تشغيل كلي . ثالثاً ، ينطوي هذا الترتيب على مشاكل مادية بطبيعة الحال حيث ان المقاول العام هو الذي يتحمل كل تكاليف ادارة المشروع . وبما كان كل طرف لوم الطرف الاخر فيما يتعلق بخطاء ضعف الادارة . وهذا من شأنه ان يرفع من تكاليف الاستثمار ولكنه مفيد بدون شك من ناحية توفير التجربة .

## عقود تسلیم المفتاح

- ٢ -

كما ذكرنا ، أدت مددلات الاستثمار التي ازدادت بسرعة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣ إلى اعتماد واسع لعقود تسلیم المفتاح وبخاصة النوع التام حيث يكون المقاول لا جندي مسؤولاً عن كل جوانب المشروع.

(أ) التصميم والتخطيط. بصفة عامة ، تضفي العقود بأن يكون المقاول مسؤولاً عن كل الأعمال الهندسية ، وتقوم الشركة باعداد خطط البناء واعمال الانشاء والتشييد وهناك عادة شرط يقضي باستشارة الشركة المتعامل معها لتجنب أي خلاف فيما بعد ، ولو ان الوقت المخصص لذلك عادة ما يكون قصيرا جدا (اسبوعان طى «بيل المثال» بحده تعتبر "المددلات معتبرة") .

ومن جهة اخرى تسمح بعض العقود بمساهمة اكبر من طرف الشركة المتعامل معها ، فمثلاً ينص أحد البنود على "التوزيع المفصل للواجبات بين الشركة المتعامل معها والمقاول فيما يخص التخطيط والبناء وتوفير التجهيزات والادوات ويسخن المواد الاخرى" . ولكن تعتبر هذه العقود حالات استثنائية قد تستدعي مساعدة تفوق ما يستطيع الطرف الجزائري تقديمه لانه يلجأ الى طريقة تسلیم المفتاح .

(ب) التجهيزات. طريقة تسلیم المفتاح هي في هذه الحالة ايضاً تقييدية جداً . ويختار المقاول التجهيزات حتى لو كان الزبون الجزائري ، عندما يكون قادرًا على ذلك ، يطلب عملية معاينة مع تحديد ما يناسبها من تجهيزات . ويمكن صياغة العقد كما يلي : "يكون المقاول مسؤولاً عن اختيار التجهيزات وطلب شرائها" ، أو "يكون المقاول مسؤولاً عن طلب شراء المعدات والتجهيزات وعن التعاقد على الاشغال الفضورية لبناء المصنع" ، أو "يكون المقاول مسؤولاً عن ضمان احترام الجداول الزمنية لصنع التجهيزات وعن مراقبة صنعها وعن فحصها عند استلامها في المصنع" . ولكن هناك حالات يكون للزبون فيها كلمته في هذه المجالات ، مثلاً "يتبع المقاول بتسيير أية عملية مراقبة يود أن يقوم بها صاحب المشروع عند الموردين أو عند المتعاقدين من الباطن ... ولا تهدى في هذه المراقبة إلا لتمكين صاحب المشروع من الإطلاع على أهم عناصر التجهيزات وتقييم جودتها التقنية" . موافقة الزبون على لائحة المقاولين من الباطن والموردين ضرورية في هذه حالات تكون فيها "التجهيزات غير مصنوعة من طرف المقاول" .

ولكن هناك عقوداً ملائمة أكثر من وجهة النظر هذه . فمثلاً : "يتحتم على المقاول التحاقه من الباطن مع المؤسسات الجزائرية فيما يخص كل المصنوعات التي يمكن انتاجها محلياً" . ومع ذلك ، "بإمكان المقاول ان يتقدم بتحفظات على اسعار فنية او على اسعار الاسعار وتاريخ تسلیم البضاعة" . ويمثل ذلك علیاً ، نظراً لوضع الجزائر ، حاجزاً كبيراً امام النتائج الكامنة قبل وبعد عملية الاستثمار ، حيث ان بامكان المقاول الاعتراض استناداً الى احد هذه الاسباب .

ولذلك لا يسعنا الا ان نتساءل عن امكانية وضع شرط من قبيل : "مع ثبات العوامل الاخرى (أى الكمية والشن وتاريخ التسلیم) ، يتمهد المقاول باعطائه الفضلية الى الصناعات الجزائرية وبخاصة الى الشركات الوطنية" . وقد نصت بضعة عقود اخرى على ان " يتمهد المقاول ايضا بالتعاقد من الباطن مع المؤسسات الجزائرية في جزء مهم من اعمال التجمیع الممکن انجازه من طرف العمالة المحلية" .

وأحيانا ، وليس في جميع الحالات ، "بامكان الزيون زيارة ومشاهدة عملية صنع عناصر التجهیزات المختطفة" أو "بامكانه تعین اشخاص او هيئات متخصصة في العملية لمراقبة عملية التصنیع" .

(ج) المنتجات شبه المصنعة والمواد الاولية وقطع الغيار . حسب العقود يرجع القرار في هذا الشأن بصفة عامة الى المقاول ، فمثلا " يقوم المقاول باعداد قوائم قطع الغيار اللازمة لضمان استمرار العمل في المصنع" او "يقوم المقاوم مع صاحب المشروع باعداد قائمة بقطع الغيار الاخر اللازم . ويقوم المقاول بتوريد هذه القطع عند ما يصلحه بذلك صاحب المشروع" .

وهناك في بعض العقود شروط لتحقيق تکامل اقتصادي محلي أكبر : "يوفر المقاول ايضا مواصفات صناعة قطع الغيار التي يمكن صنعها في الجزائر" . ويفتح ذلك بصفة عامة الافق لابرام عقود جديدة لوحدات انتاج اصغر .

وفيما يخص توريد المواد الاولية او شبه المصنعة نادرا ما تحدد العقود انه سيتم توريدها من طرف المقاول ، ولكن غالبا ما تكون التجهیزات متخصصة الى حد انه لا مفر من توفير المواد من طرف المقاول .

(د) نقل التکنولوجيا . يوفر المقاول بصفة عامة برايسات ورخص الاختراع وطرق الصنع التي يتطلبها تشغيل المصنع . ولذلك "يمد المقاول الزيون بكل التفاصيل التقنية والمواصفات والخطط والرسوم البيانية والمعلومات الضرورية الاخرى" . او "يقوم المقاول باعطائه توصيات وتبريرها فيما يخص الاستعمال المتوقع لمعامل الصيانة وذلك في ضوء تجربته الخاصة وتجربة المتعاقدين معه من الباطن" . او : "يسلم المقاول صاحب المعامل كل المستندات الفنية التي اعدت لتخفيض وبناء المصنع . . . ويلتزم بموجب العقد بتوفير مصنع يتطابق والمستويات المهنية والمعايير الدولية الخاصة بالهندسة والبناء" . وأيضا "يدفع المقاول تصویضا للزيون عن أي عمل يخل بالبراءة او العلامة بالهندسة والبناء" . او "يؤمن المقاول صاحب المشروع ضد اي طلب يقوم به طرف ثالث - صاحب البراءة او الترخيص او التصميم او النموذج او العلامة المسجلة او العلامة التجارية - فيما يخص توريد طرق العمل او المواد . ويقوم المقاول باتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على ترخيصهم ودفع اتاواتهم او رسومهم" .

وتحمی بعض العقود في الوقت نفسه سر المطليات الصناعية خلال مدة معينة : "سوف لن يبوح صاحب المشروع بالتفاصيل الفنية الخاصة بالمصنع أو بالمطليات الصناعية بدون موافقة خطية مسبقة من جانب المقاول وذلك لفترة شهاري "سنتان ونصف ابتداءً من تاريخ دخول هذا المقد حيز التنفيذ".

(ه) التدريب المهني . يمثل التدريب المهني نقطة الضعف في كل عقود تسلیم المفتاح ، اذ انه لا يحظى بوضع رسمي في الشروط المتعلقة بيناً وتشغيل المصانع ، ولكنه يشار اليه اشارة عابرة . مثلاً : "يقوم المقاول بالالتزام بدوره باستقبال ممثلين للزيون في مصانعهم ومكاتبهم حتى يتمكن هوؤلاً" الممثلون من التعرف على التجهيزات وان يتبعوا اهم مراحل التجسيم والاختبار . كما يتضمن المقاول باستقبال الموظفين الحدريين او الذين هم في مرحلة التدريب والتابعين للزيون واد ما جهم مثلاً ضمن فرق مشتركة والمسطح لهم بالمشاركة في عمليات بدء التشغيل" . ولكن المقاول غير مسؤوال لا عن تدريب هوؤلاً الموظفين المتدربيين ولا عن استخدامهم في تشغيل المصنع .

(و) بدء التشغيل والاعتماد المؤقت . تشرط العقود ان يكون المقاول مسؤولاً لا عن بدء التشغيل والاعتماد المؤقت . "يقوم المقاول عادة بعمليات بدء التشغيل . وهو مسؤول عن بدء تشغيل المصنع وادارته وصيانته حتى تاريخ الاعتماد المؤقت . وتتم عملية بدء التشغيل من طرف فرق تشمل موظفين اداريين وميدانيين يقدّم لهم المقاول وموظفي تابعين لصاحب المشروع يقدّم لهم هذا الاخير" .

ومن هذه المرحلة فصادعاً يكون الزيون مسؤولاً : "ابتداءً من الاعتماد المؤقت، يكون صاحب المشروع مسؤولاً لا عن ادارة المصنع ويقدم المقاول المساعدة التقنية خلال المدة المتفق عليها وذلك بایفاد الموظفين المهرة لتعزيز موظفي صاحب المشروع ولانشاء فرق تنفيذية" .

(ز) الضمانات . يقدم المقاول عادة فجأة خلال الفترة بين الاعتماد المؤقت والاعتماد النهائي . وهكذا : "يضمن المقاول خلال الفترة المذكورة سلامة المصنع والتجهيزات ضد كل عطب ناجم عن سوء التصميم الميكانيكي أو عن رداءة المواد سواءً كان ذلك راجحاً الى هندسة الانتاج أو الى الصانعين أو الى المؤسسة القائمة لعملية التجسيم" .

(ح) المساعدة التقنية الطويلة الأجل . هي بصفة عامة محدودة جداً . هناك قليل من عقود تسلیم المفتاح التي توفر مساعدة أساسية ، ولكن فيما يلي مثال لأحد البنود الخاصة بذلك : "تشمل المساعدة على تشغيل المصنع مدة لا تتعدي ٥ سنوات اعتباراً من تاريخ الاعتماد المؤقت . ويحصل موظفي صاحب المشروع على التجربة المطلوبة يقوم هذا بالحد تدريجياً من المساعدة المطلوبة ويتم ذلك بطريقة يتفق عليها الطوفان" .

(ط) التقييم العام لعقود تسلیم المفتاح. كثیراً ما سرت مزايا هذه العقود وأهمها هي الآتیة:

- توفير ضمانات افضل لتوازیخ الانجاز وللاراء كما وکینا؛
- جعل التسريع في عملية التصنيع ممکناً بدون ان يتم اتقان فنون الهندسة التي تتطلبها العمليّة؛
- تجنب تشتت مجھودات الزبون الذي يتعامل مع عدد كبير من الموردين حتى يتسمى له التركيز على النقاط الـهامة.

وأدّت تجربة تسلیم المفتاح عملياً الى عقود مشيرة للانشغال كثیراً من ناحية التكلفة ونقل التکنولوجيا . وهناك اعتراف الان بانها باهظة الشمن ولا تضمن الانتاج ولا تحقق نقل التکنولوجيا . ففي المقام الاول يتحمل الزبون تكلفة المشاريع الباهظة جداً بطريقه مباشرة او غير مباشرة .

وهو يتحملها مباشرة اذا اورد المقاول ثمناً مقطوعاً للمشروع . فهو وحدة يعرف ويتفاوض في شأن اسعار مختلف اجزاءه مصنع تسلیم المفتاح ، ولا يمكن التحرى عن هذه الاسعار حيث ان العقد يتضمن ثمناً اجماليّاً . وهو يضمم الاسعار بكل حرية ثم يتحقق كل وفر ممکن فيما بعد . ويتمثل الخلل الاساسي في هذا النظام في ان الزبون لا يساهم في المفاوضات الخاصة بالاسعار ، ولا يمكنه ان يأمل في ان توءد المذاقة الى انخفاض في الاسعار لأن المذاقة في مثل هذه العقود تفطّي عادة كل مصاريف المقاول فيما يخص عقوداً ليس بامكانه الحصول عليها .

وفي حالة معينةاكتشف ان المقاول وضع مقاييس سلامه باهظة التكاليف . وتنجم عن ترتيبات السلامة والتجهيزات المستعملة بزيارة في التكاليف تقدر بنحو ٥٠ بالمائة من اجمالي تكاليف مشروع الاستثمار . كما حدث ارتفاع كبير في تكاليف الهندسة المدنية واعمال البناء والبني الاساسية التي لم تكن ضرورية للانتاج . وتدخل التكاليف الاضافية بطريقه غير مباشرة حيث يكون الزبون في حاجة الى الحصول على امدادات من المواد شبه الجاهزة والمواد الاولية الالزمه لمصنعيه من المقاول .

وهناك في المقام الثاني انعدام ضمان الانتاج . ففي عقد تسلیم المفتاح يتعهد المقاول بتوفير وحدة الانتاج وليس المنتجات ، وتوجد عدة عوامل لا توءد الى سهولة التشغيل في الامد البعيد .

ومن شأن انعدام مراقبة الزبون لعمليّة تنفيذ المشروع ان يتيح للمقاول تحقيق كل وفر ممکن عند اقتناه مختلف اجزاءه المصنوع . وبما ان السعو هو العامل الحاسم في المفاوضات عادة ، يميل المقاول الى توريد تجهيزات رخيصة عند ما لا يحدد العقد التجهيزات . ويندر ان يقوم الزبون باعداد اعلان مناقصة مفصل جداً حيث انه لا بد ان تكون له معرفة كافية بمختلف مراحل البناء .

وحتى في حالة قدرته على القيام بذلك، يحتمل ان تظهر عيوب بعد بدء التشغيل، وفي اغلب الاحيان بعد الاعتماد النهائي . ويحصل ذلك في تاريخ معين ولكن ليس لاختبارات أى مصنفي لأنها تتصل بالكميات لا بجودتها . وقد لا تعطي الاختبارات نكارة صحيحة حتى فيما يخص الـ<sup>كـ</sup> لأن المورن يستخدم في اختباراته آلات دقيقة وموظفيه مدربين لا يحتمل ان يكونوا متوفرين لدى الزبون وفي وقت لا تكون فيه وحدة الصيانة جاهزة للتشغيل بعد .

ومن المؤسف انه أصبح واضح ان الضمان لا يغطي بالضرورة كل المخاطر . وهناك عقوبات بالنسبة لأى خلل في الانتاج من ناحية الـ<sup>كـ</sup> او الجودة خلال فترة الضمان حتى تاريخ الاعتماد النهائي ، كما ان هناك عقوبات فيما يتعلق بالاستهلاك الزائد عن الطبيعي . ولكن ليس هناك اى معنى لهذه العقوبات في وضع يقوم فيه المقاول بحساب دقيق للاسعار مضيقا اليها هامش ربح وفير، فضلا عن انه اذا تم تجاوز الحد الذي يحدده تفرض العقوبات، بما كان المقاول التخلص من اى خطأ يقوم به ويعودى ذلك الى تأخير التنفيذ والى مصاريف اضافية . والبند الذى ينص على خصم مـ١٠٠ الى المائة من قيمة العقد غير كاف لتفطية الخسائر الحقيقة التي يتحملها الزبون ، خاصة اذا كانت الاستثمارات متزابطة ولا يمكن عزلها عن العملية الانمائية الشاملة عند ما يتم البدء في هذه الاستثمارات ( مثلما هو الحال في الجزر ) .

ومن المؤسف من ناحية اخرى أنه لا يوجد نقل فعلى المتكثفوجيا حيث ان دور شركة الزبون في عقد تسليم المفتاح محدود جدا ، فهي لا تستطيع بأى درجة حقيقي في اية فترة حاسمة من التخطيط أو التنفيذ ، بل يقتصر دورها على الاعمال الادارية واعداد التقارير المرحلية في شأن التقدم الحاصل في مختلف مجالات العمل . ويحصل الزبون فعليا على قليل من التجربة حيث ان تدريب العمال يتم في مكان آخر وتحت ادارة اخرى . فعملية تسليم المفتاح تتم اذن باللتقاء العفوي لعاملين من عوامل الانتاج : المصنع نفسه والعمال . ويتم فيما بعد دفع ثمن انعدام التخطيط هذا عن طريق المشاكل التقنية والاقتصادية عند ما تبدأ عملية الانتاج .

### العقود الخاصة بالصناعات المهيأة للتشغيل

بخلاف عيوب ترتيبات تسليم المفتاح التي ذكرناها ، هناك ثلاثة عوامل تحمل لصالح هذا النوع الجديد من المشاريع: الاسراع بالاستثمارات، أو توظيف الاستثمارات في صناعات جديدة كلها بالنسبة للمستثمرين ( الهندسة الميكانيكية والكهربائية ) ، أو الحاجة للمحصول بسرعة على امدادات من السلع الوسيطة التي تتطلبها كل القطاعات ( مثل الاسمنت والصودا الكاوية والمعارض الخرسانية ) وذلك لتجنب التأخير والتكلفة الاضافية للاستثمارات بصفة عامة .

وسنتناول بالتحليل فيما يلي تخطيط المشاريع واختيار التجهيزات والتدريب والامدادات وأنواع الادارة والمساعدة التقنية الطويلة الامد .

(أ) تخطيط المشروع. يترك تخطيط المشروع كليا للمقاول بصفة عامة . وهناك ترتيب عام يتم كما يلي : "يكون المقاول مسؤولا عن القيام بكل الدراسات الازمة لنجاز المشروع وبناء المصنع، وعن المعاشرات و اختيار واقامة وحدة الانتاج والتجهيزات والمنشآت الفرعية الازمة لحسن سير العمل بالمصنع".

وتفترض هذه الصيغة ان الزيون لا يقوم عطيا بأى دور . وما ان المؤسسة الاجنبية ترتبط بمهلة محددة فهـي ترفض بصفة عامة ادخال الشارى في اي مرحلة من مراحل المهندسة . حقـاـ بامكان الطرف الجزائري ان تكون له كلمـةـ في اختيار عملية الانتاج اـنـ انهـ يـعـاطـ عـلـمـاـ بـتـطـوـرـ مـخـلـفـ مـراـحـلـ التـطـيـطـ . ولكن عدم اشتراك الزيون مباشرة في التخطيط يجعل من الصعب على الشركة الجزائرية البحث عن امكانيات محلية للتعاقد من الباطن ، ويرفع ذلك بطبيعة الحال من التكلفة الخارجية للعملية .

(ب) اختيار التجهيزات. للمقاول حرية الاختيار التامة على نحو ما يتبع من البنود العاديـةـ مثـلاـ : "يكون المقاول مسؤولا عن توريد تجهيزات ومواد ونشـآـتـ الـانـتـاجـ ، وهو مـسـؤـولـ عنـ تـرـكـيـبـهاـ وـاخـتـبارـهاـ وـتـهـيـئـتهاـ تـاهـةـ لـلـتـشـغـيلـ . . . وهو مـسـؤـولـ عنـ طـلـبـ شـرـائـهاـ . . . ويـتمـ وـضـعـ الـلـائـحةـ حـسـبـ الـبـرـنـامـجـ المـقـرـرـ وـحـسـبـ الـتـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـرـوفـةـ وـالـمـوـرـدـيـنـ وـالـصـنـاعـ الـمـوجـوـدـيـنـ ". ويـكونـ المـقاـولـ فيـ اـغـلـبـ الـاحـيـانـ شـرـكـةـ عـامـةـ لـلـمـقاـولـةـ باـسـطـاعـتهاـ اـخـتـيارـ المؤـسـسـاتـ الـتيـ ستـورـدـ اـجـزـاءـ معـيـنةـ . وـتـقـومـ المؤـسـسـةـ الـمـتـعـاـقـدـةـ بـطـبـيـعـةـ الـحـالـ باـعـطـاءـ الـاـولـوـيـةـ الـىـ مؤـسـسـاتـ فيـ الـمـجـمـوعـةـ الـتـيـ تـنـتـمـيـ إـلـيـهاـ ، إـلـاـ عـنـدـ ماـ يـكـونـ ذـلـكـ غـيرـ مـمـكـنـ . فـمـنـ غـيرـ العـادـيـ اـذـنـ اـنـ تـطـلـبـ مؤـسـسـةـ مـنـ جـنـسـيـةـ مـعـيـنةـ خـدـمـاتـ مـوـسـسـةـ مـخـلـفـةـ إـلـاـ إـذـاـ كـانـتـاـ تـنـتـمـيـانـ إـلـىـ ذاتـ الـمـجـمـوعـةـ الـدـولـيـةـ .

ولـاـ مـدـ منـ الاـشـارـةـ مـنـ جـهـةـ اـخـرىـ إـلـىـ اـنـ هـيـثـ تـكـونـ لـلـمـؤـسـسـةـ الـجـزـائـرـيـةـ كـلـمـةـ فيـ اختـيارـ عمليةـ الـانـتـاجـ ، تـكـونـ لـهـاـ كـلـمـةـ اـيـضاـ فيـ اختـيارـ المـوـرـدـ حيثـ يـكـونـ الـاثـنـانـ وـشـيـقـيـ الـاـرـتـيـاطـ . ويـكـونـ اـيـضاـ لـلـزـيـونـ فيـ بـعـضـ الـعـقـوـدـ كـلـمـةـ فيـ اختـيارـ المـوـرـدـ كـمـاـ يـنـصـ عـلـيـهـ مـثـلـ هـذـاـ الـبـنـدـ : "يـحقـ لـلـزـيـونـ عـنـدـ مـاـ تـكـونـ لـدـيـهـ أـسـيـابـ مـعـقـولةـ الـاعـتـراـضـ عـلـىـ اـخـتـيارـ مـتـعـاـقـدـ مـعـيـنـ مـنـ الـبـاطـنـ".

وـفـيـماـ يـخـصـ التـجـهـيزـاتـ نـفـسـهاـ تـنـصـ الـعـقـوـدـ بـصـافـةـ عـامـةـ عـلـىـ اـنـ يـضـمـنـ المـقاـولـ تـنـاسـبـ الخـطـةـ اوـ التـصـمـيمـ معـ الـمـعـايـرـ الـفـنـيـةـ الـحـالـيـةـ لـذـلـكـ النـيـعـ منـ الـوـحـدـاتـ اوـ الـمـصـانـعـ ، وـيـضـمـنـ اـنـ تـكـونـ الـاـلـاتـ وـالـتـجـهـيزـاتـ وـالـمـنـشـآـتـ ذـاـتـ تـصـمـيمـ حـدـيثـ وـجـدـيـدةـ الـصـنـعـ وـمـنـ أـعـلـىـ طـرـازـ . وـتـشـرـطـ بـعـضـ الـعـقـوـدـ اـنـ "يـقـومـ المـقاـولـ بـاـحـاطـةـ الـزـيـونـ عـلـىـ ، وـذـلـكـ بـدـونـ اـىـ مـقـابـلـ ، بـاـىـ تـجـدـيـدـ فـيـ مـجـالـ التـعـاـقـدـ حـتـىـ يـتـسـنىـ لـلـزـيـونـ اـنـ يـقـرـرـ ، مـاـذـاـ كـانـ يـجـبـ اـدـخـالـ اـىـ تـغـيـيرـ فـيـ الـعـقـدـ الـحـالـيـ".

وتعطي السياسة الجزائرية العامة في شؤون التنمية الصناعية الأفضلية الى احدث التقنيات. ولكن الى حين ان تبدى المؤسسة الزيونة اهتمامها الكبير باختيار العمليات، ليس هناك احتمال ان يتم قبول وجهة نظرها عند ما يهدى المقاول، على سبيل الاحتياط، تركيب تجهيزات قد برهنت على صلابتها الايام حتى لو كان ذلك لا يلبي تماما الاحتياجات الانمائية الجزائرية.

(ج) نقل "الدراءة". تخضع امكانية استعمال نوع معين من التجهيزات للقيود التي تفرضها البراءات والتراخيص والحصول على "الدراءة". ويكون المقاول عادة هو المسؤول عن التعامل مع أصحاب البراءات والتراخيص والعلامات التجارية والماركات التجارية الخ، وعلى دفع الاتاوات أو أى تعويض آخر. وعلاوة على ذلك "تتعهد الشركة المتعاقدة بامداد الزبون بكل ما لديها من المعرفة والدراءة المتعلقة بادارة المصنع وانتاج المنتجات المرتفقة". وتكون عادة أنواع المعلومات التي لا بد من توفيرها مذكورة في لائحة في العقد. وحيث يشترك اكثر من مقاول في بناء مصنع، يقوم المقاول العام بتجميع المعلومات اللازمة للاستعمال الصحيح للمصنع. ومن البدئي ان "كل المستندات التقنية بما في ذلك المواصفات والقواعد الخاصة التي تم نقلها الى الشركة الزيونة تبقى في حوزة هذه الاخيرة"؛ والا فعليها ان تدفع مقابلة لذلك.

وليس لاختيار التجهيزات وتوفير المعلومات اى معنى الا في علاقتها بالتدريب الذي يتحصل عليه العمال الذين سيستعملون التجهيزات. والظاهرة الجديدة في هذا النوع من "العقود" تتمثل في الشرط الصریح القاضي بتدريب العمال من طرف المقاول. وهناك بند شائع قد يكون نصه كما يلي : "يتتعهد المقاول باختيار الموظفين واعطائهم تدريبا نظريا وتطبيقيا وتعيينهم في مواقع العمل . . . وتوفير كل أنواع المساعدات اللازمة للتشغيل الصحيح للمصنع عن طريق التدريب". ولتحقيق ذلك "يقوم المقاول بوضع برامج تدريبية بما في ذلك نترات للتدريب التكميلي مع المؤسسات التي تصنع التجهيزات". ولذلك يتولى المقاول "تنظيم وادارة التدريب الملائم للموظفين في الجزائر وفي الخارج".

وتتضمن بعض العقود اشارات محددة حول فرص التدريب المحلية؛ ولا تتضمن عقود أخرى مثل هذه الاشارات. لكن تنص كل العقود عادة على ان "يقوم المقاول بتدريب فريق جزائري من الموظفين المختصين بالاختبارات والمراقبة والذين سيصبحون جزءا من قسم التدريب عند ما يدخل المصنع طور العمل".

ولذلك يكون المقاول مسؤولا عن : (١) تدريب كل الموظفين الموجودين في المصنع الى مستوى الموظفين في البلد المورد؛ (٢) توسيع هذه العملية بانشاء قسم للتدريب. ولا بد من ذكر ان التدريب يجري في ذات الوقت الذي يتم فيه بناه المصنع ويتم اتخاذ الاجراءات للتأكد من ان التدريب يتعلق بالتجهيزات التي يتم انشاؤها.

(د) التوريدات. تمثل القواعد التي تحكم التوريدات نقطة هامة في أي تحليل للعقود حيث أنها تحدد كيفية صيانة التجهيزات في المستقبل.

وتثار هذه المشكلة اثناء بناء المصنع وكذلك فيما يتعلق بتشغيله فيما بعد . ورأينا أنه في المرحلة السابقة تكون العقود من ناحية المبدأ مشجعة للتعاقد من الباطن مع مؤسسات جزائرية ، ولكن صيغة "المنشأة المهيأة للانتاج" التي تقييد المقاول بأجال لا تشجع هذا التعاقد عليا وذلك بحجة التأخير والتكاليف خاصة انه لا يمكن اجراء أية مراقبة على الاسعار الحقيقة التي تحصل عليها المقاول .

وفيما يخص التوريدات اثناء تشغيل المصنع هناك بند شائع نصه كما يلي : "يضع المقاول تحت تصرف الزبون لائحة تشمل قطع الغيار التي يوصي بها مع توضيح سعر كل وحدة . . . . ويعطي الزبون المقاول اللاحقة التفصيلية النهاية لقطع الغيار التي لا بد من توفيرها بموجب العقد ". وبطبيعة الحال يكون الاختيار الاول مقيدا في المستقبل حيثما يوجد التزام : وعند ما يتم اختيار نوع معين من التجهيزات فان ذلك سوف يحكم فيما بعد توريد قطع الغيار والمواد الخام والمنتجات شبه الجاهزة . وتنبع الاختيارات بديهيا بنوع التجهيزات التي تم اختيارها ، فتنشأ بهذه الطريقة تبعية في العلاقات التجارية .

ولكن تقلل بعض العقود هذه التبعية عندما تشرط ان تنتج اللوازم محليا من طرف الشركة الزبون نفسها بصفة عامة . فهناك اذن بند ينص على ان "يقوم المقاول بالخطيط لصنع اكثر ما يمكن من المجموعات الفرعية من المنتجات حتى ولو كانت غير مصنوعة من طرف المقاول " . ومن شأن تكامل المصنع بدرجة اكبر ان يحد بطبيعة الحال من الاعتماد على المساعدة الاجنبية ولكن ذلك يتطلب تكلفة مالية اكبر .

(ه) الترتيبيات الادارية. خلافا لعقود تسليم المفتاح ، تجعل عقود المنشآت المهيأة للانتاج المقاول مسؤولا عن تنظيم الانتاج وادارة المصنع . ويبلغ ذلك ذروته في مرحلة "ادارة الاولية" .

وتشمل مسؤولية المقاول بصفة عامة ما يلي : الادارة العامة للموظفين ، والدراسات الخاصة بالانتاجية ، وتصميم وتطبيق اجراءات السلامة ، وادارة الانتاج ، وتنظيم الصيانة .

كما تتضمن العقود على نظام لتحليل التكاليف بينما تركز عقود أخرى على التسويق : "يقوم المقاول بتقديم اقتراحات حول تنظيم خدمات ما بعد البيع ويقوم بانشاء مثل هذه الخدمات" .

وتبليغ مختلف هذه المسؤوليات ذروتها في فترة "ادارة الاولية" من طرف المقاول ، وهي مصممة لابراز مدى جودة اداء المصنع من وجهتي النظر الاقتصادية والتقنية . ويتبين ذلك "الاعتماد المؤقت" مما يدل على ان آليات المصنع ومختلف اقسامه تحمل على ما يرام .

والهدف من هذه الترتيبات الخاصة بالادارة الاولية هو "تقديم البرهان على أن باستطاعة المصنع تنفيذ برنامج الانتاج الذي تم التعاقد من أجله . . . اعتمادا على الموظفين الجزائريين الذين تم تدريسيهم لهذا الفرض من بين أشياء أخرى".

وما يجب القيام به هو الاستخدام المشترك للعمال والتجهيزات بفعالية للوصول الى انتاجية معينة . والهدف من ذلك هو جعل التجهيزات تتبع "بصفة مطردة" خلال فترة زمنية معينة . ويتم تحقيق ذلك بانتاج ٩٥ بالمائة من الانتاج المقرر لمدة شهرين بدون انقطاع .

وخلال فترة الادارة الاولية "يتهدى المقاول بتعيين واستبقاء موظفين اداريين تم تدريسيهم في مصانع المقاول" وادارة المصانع وتسليمها تدريجيا الى ملاك اداري جزائري . ويتم في هذه الفترة تعيين كل المالك في عملية الانتاج تحت اشراف المقاول "الى ان يتحصل المالك الجزائري على الكفاءة المطلوبة".

وتقتصر مسؤولية الشركة الزيونية خلال هذه الفترة على ادارة المصنع الشاملة وغير التقنية وادارة الموظفين والمشتريات والخدمات المالية والخاصة بالمبانيات . "ويتم الاعتماد النهائي عند نهاية فترة التشغيل السريع للمصنع من طرف ملاك جزائري ذوب لهذا الفرض عندما يتسكن المقاول من اظهار ان المصنع قد بدأ يعمل بصفة عادية بكامل طاقته مدة شهرين" ، أو كما تنص عليه عقود اخرى ، "أن يبلغ الانتاج ٩٥ بالمائة من الحجم المنصوص عليه في العقد وذلك باستعمال ٣ دورات عمل" . وتنص معظم العقود بعد الاعتماد النهائي على ان تكون هناك مساعدة فنية طويلة الاجل .

( و ) المساعدة الفنية الطويلة الاجل . هناك عادة نصوص تخص نوعين من المساعدة الفنية الطويلة الاجل . تخص الاولى الحضور المتواصل لموظفي المقاول ، وتخص الاخر المساعدة التي تقدم من حين لاخر .

ويكون نص البند عادة كما يلي : "يتهدى المقاول بالاحتفاظ بالمالك الضروري من أجل الانتاج الاقصى كما وكيفا لمنطقة سنتين بعد الاعتماد النهائي" . وهذه الفترة ، التي قد تتدل الى ٣ سنوات في بعض الحالات ، هي نوع من الضمان الاضافي ، اذ ان ذلك يعني ان المقاول سيكون موجودا مدة ٤ او ٥ سنوات (بما في ذلك فترة الادارة الاولية) ابتداء من تاريخ الشرع في بناء المصنع . وأخيرا تنص معظم العقود أيضا على مساعدات تقنية ذات مدى اطول .

كل ذلك من شأنه ان يساعد على تطوير الانتاج وتحسينه . وهناك عادة نصوص تخص ما يلي :

- انشاء نظام مراقبة الجودة لضمان المحافظة على المستويات او تحسينها عند الضرورة ؟
- انشاء قسم لصيانة التجهيزات ؟
- المساعدة على اعداد خطة الانتاج السنوية ؟
- امكانية توسيع الانتاج على "أسس اقتصادية سليمة" لمساعدة الارقام الاولية .

وفيمما يلي نص البند الاكثر شيوعا : "يتعهد المقاول مدة ٥ سنوات ابتداء من تاريخ الاعتماد النهائي بحد الشركة الزبونة عند طلبها بالمحونة التقنية والمشورة والمساعدة من أجل تطوير وتحسين مصانعها . ويقوم المقاول بمساعدة الزبون على وضع خطط الانتاج السنوية المقررة للمصنع بعد الاعتماد النهائي ".

( ز ) هناك نقطة اخيرة تتصل بعقود "المنشآت المهيأة للانتاج" وهي ان النظام كله صني على مبدأين موجودين ضمنيا في كل البنود التي ذكرناها .

المبدأ الاول يخص احترام الآجال : توضيح تاريخ محددة للاعتماد المؤقت بعد اختبارات الاداء التقني ، وللاعتماد النهائي بعد تحقيق الانتاج بصفة مطردة عن طريق المساعدة التي تقدم في فترة الادارة الاولية . ويؤدي عدم الالتزام بهذه التواريخ الى توقيع عقوبات على المقاول . ولكن هذه العقوبات لا تتجاوز عادة ٥ بالمائة من قيمة العقد ، وهذا من شأنه ان ينقص فاعليتها كثيرا عند ما تكون المنافسة شديدة كما سنرى بعد حين .

والمبدأ الثاني يتعلق بالوصول الى حجم الانتاج الذي تم التعاقد من أجله . اذ ان الاعتماد النهائي لا يتم الا عند ما يبرهن المقاول على ان بامكان المالك الجزائري ان يبلغ أقصى الانتاج بالجودة المطلوبة . وهناك في هذه الحالة ايضا عقوبات تفرض اغاثة الى تلك التي تفرض ضد اى تأخير .

(ح) ملاحظات عامة حول عقود "المنشآت المهيأة للانتاج" . ان التجربة في ميدان هذه العقود حديثة جدا لنقوم باستنتاجات نهائية ، ولذلك سنكتفي بالقيام ببعض الافتراضات فيما يخص الاتجاهات في المستقبل . هناك معياران مناسبان وهما الفعالية في الانتاج ، والفعالية في نقل التكنولوجيا .

فيما يخص النقطة الاولى فان لمعقد "المنشآت المهيأة للانتاج" بعض المزايا مثل الشمان التعاقدى للاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية وامكانية مراقبة المنتجات النهائية وليس مراقبة المصنع فحسب . وهناك ايضا عمان تعاقدي فيما يخص الآجال الخاسعة لعقوبات اذا لم يتم احترامها رغم ان هذه العقوبات خفيفة نسبيا .

ولكن الفعالية فيما يخص الانتاج تتحقق بتكلفة عالية نسبيا من الناحية المالية وذلك لاسباب التالية :

- الضغوط التي تفرضها الآجال المحددة يجعل المقاول يميل الى تحديد هامش المربح الكبير نسبيا فيما يختص التعاقد من الباطن ؛

- يميل المقاول الى ادراج ما قد يدفعه من غرامة في شمن العقد الكلي ، الا اذا منعته المنافسة في ظروف خاصة من القيام بذلك ؛

- بما ان شركة البناء هي مقاول عام، فهي تميل الى تفضيل الموردين من نفس البلد او مجموعة الشركات بقطع النظر عن الاسعار التي تعرضها المؤسسات او الاقطاع الاخرى .

وهناك ترتيبات تحت الدروس ستؤدى الى تجنب هذه العيوب وذلك بدفع نسبة مئوية محددة فقط من التكاليف الفعلية العامة الى المقاول . ثم تدفع تكاليف الوظائف الهندسية على حدة . وحتى عند الافتراض ان "التكلفة الاجمالية" هي ثمن التنمية، فهل هناك اى عمان باه س يتم نقل التكنولوجيا بمعنى تمكين الجزائريين من انشاء واستعمال وتقليد واخيرا تصميم نفس التجهيزات؟ ان هذه النقطة تحتاج الى دراسة دقيقة .

والتجربة التي تم الحصول عليها في مجال الهندسة لمحدودة الى حد ما نظرا لطبيعة العقد . وحيث ان المقاول مرتبط بآجال محددة فهو لا يميل الى قبول شبان جزائريين لتدريبهم على تقنيات الهندسة الانتاج التي تتطلبها كل مرحلة .

ولا يخفى على احد ان الاشخاص المكلفين مباشرة بتنظيم وتصميم وتنفيذ مشروع استثماري والاشخاص الذين يبتكرن طرق الصنع يعترفون اكثر من سواهم الصنع بعد انجازه . وللاسف، لا بد من الاعتراف في هذا الصدد ان صيغة "المنشأة المهيأة لانتاج" غير فعالة بالمقارنة مع نظام المقاولين العامين الجزائريين الاكثر بطاً كما هو معترض به .

ويبدو للأسف ان العقوب لا تسمح كثيرا للمؤسسة الجزائرية الزراعة بالقيام بما يتざر المسائل الادارية المتعلقة ببناء المصانع مثل الحصول على التصاريح والتفويضات وأذون الاستيراد الخ . ويبدو ان تقسيم العمل حسب العقد لا يشجع اقتنا التجربة التقنية الصحيحة . غالبا ما يكون رؤساء المشاريع في المؤسسات الوطنية مشغولين بالاعمال الادارية حتى وان كانوا يملكون كفاءات أوسع .

والخبرة التي يتم الحصول عليها اثناء اختيار التجهيزات ضئيلة جدا . وهذا النوع من المعرفة جوهرى لكل من له ان يختار تجهيزات تلبي الظروف الخاصة بالجزائر . ودون الذهاب الى حد القول ان هناك مرونة كبيرة في اختيار التقنيات الصالحة لانتاج سلعة معينة، هناك من جهة اخرى بدائل تخفض من التكلفة وتزيد من استخدام الموارد المحلية من اليد العاملة او من الشروط الطبيعية . ولا يمكن التوقع من مؤسسة اجنبية ان تعطي هذا الجانب أهمية كافية .

ويصعب الحكم على اثر تدريب العمال . وحيث يطلب من المقاول استخدام عمال جزائريين في تشغيل المصانع بعد تدريبهم لهذا الفرض، عليه ان يعطيهم تدريبا حقيقيا . ولكن يبقى سؤال وهو ما اذا كان التدريب الذى يعطى للعامل حتى يتحمل في مصنع هو في ذات الوقت تدريب على ادارة المصانع، اى المعرفة المنظمة فيما يخص طبيعة التجهيزات والعمليات المستعملة، الخ . وفي هذا المضمار تحتاج تجربة التدريب في الخارج الى متابعة .

من المتعارف عليه بصفة عامة ان صانعي ( او حتى مستعملين ) التجهيزات الذين يرسل اليهم المقاول العمال بخفة تدريبيهم ، لا يهتمون بنقل التكنولوجيا . وقد عبر رئيس الدولة الجزائرية بوضوح عن وجهة نظره في هذا الموضوع عند ما قال : "عندما تبدأ المصانع التي دفع ثمنها كاملا في العمل غالبا ما يتبيّن ان بها خللا في التصميم واللوازم ، وانتاجها أقل بكثير من المستوى الذي حدد له المقاول وذلك رغم كل عقود الخدمات التي تصبّحها . ثم ان الموظفين الاداريين الذين نرسلهم الى الخارج لا يسمح لهم في بعض الاحيان بالاتصال بمن يمثلون القوة الدافعة للنشاط والتنمية الصناعية - اي الاختصاصيون في الميادين التقنية والتكنولوجية - وذلك تحججا بالاحتفاظ بسر الصناعة . كل هذه الاشياء تبيّن ان بعض الشركاء الصناعيين الذين يتولون بناء البعض من صانعينا يميلون الى تكرير تبعيتنا التقنية او المالية او التكنولوجية ( او الثلاثة معا ) وذلك باطالة أمدها عددا ... " وهم يأملون بهذه الطريقة أن يجعلوا من الصعب أو من المستحيل ان تزاحم سلعنا المصنعة سلع البلدان المتقدمة التي تستفيد هكذا من كل الصعوبات التي تواجهها البلد ان النامية ... " .

وهناك وثيقة رسمية قد مرتها الجزائر احتوت على الفقرة التالية : "بيّنت التجربة ان التدريب يقتصر بدون استثناء على مجالات تقنية ضيقة للتدريب على المهام التي لا تصلح الا لخطية انتاج بسيطة . ولا يسمح للمتدربين بالدخول الى الى بعض اقسام من المصانع التي قبلتهم ولا يسمح لهم بالاقرابة من اي شيء يجعلهم يرون أبعد من الخطية البسيطة التي أتوا من أجلها . والنتيجة هي أنهم لا يكتسبون الا معرفة متعرّضة للتكنولوجيا " .

فضلا عن أنه من الواضح ان المحافظة على مساعدة تقنية طويلة الأجل لا تتناسب الى حد ما مع نقل التكنولوجيا الفعال من طرف المؤسسات الأجنبية . وحيثما يكون ذلك هو الحال فان قدرة المؤسسات على عدم توفير المعلومات التكنولوجية يضمن الحاجة المتكررة الى مساعدة لها ذلك وبالتالي دخال اضافيا .

والفرق بين التدريب على العمليات والتدريب من أجل العمليات في صنع ما يكون أكثر أهمية فيما يتعلق بالصيانة . والقدرة على صيانة المصنع والتجهيزات تمثل خطوة أولى نحو القدرة على انتاج نسخ منها . وعقد "المنشأة المهميّة لانتاج" غير دقيق حول هذه النقطة . وتنص العقود على قاعدة عامة لانشاء خدمات الصيانة ، ولكن هذه الخدمات تمارن أهمية اقل مما تستحق لأن اي خدمة فعالة تتنافى مع وضع سوق نامية تعتمد على قطع الغيار والبدائل التي تنتجها المؤسسة المتعاونة او شركائهما . والجزائر في حاجة ملحة حاليا لمعامل الصيانة والخدمات في كل مؤسسة او مجموعة مؤسسات . فضلا عن ان بعض الموردين يلحون على ان يكونوا المصدر الوحيد للمنتجات الوسيطة وشبه المصنعة ، وفي بعض الاحيان المواد الاولية . كما انهم لا يوافقون على توريد المواد الغروريّة لانتاج بالكمية والنوعية المطلوبة الا اذا كانت المنتجات الوسيطة وشبه الجاهزة آتية من صانعهم او من صانع اختياروها بأنفسهم . وذلك بطبيعة الحال يحد من عمليات التعاقد من الباطن مع مقاولين محليين ومن اثر المقدد على التصنيع . كما يمكن للتوريدات ان تحدث زيادة في التكلفة من الصعب اثباتها . والتعاقد من الباطن بصفة عامة في هذا الطراز من العقود غالبا ما يكون مسألة حظ حيث ان الشروط الخاصة بالاجل المحدد والكمية والجودة تجعل المورد لا يرغب في المجازفة .

## القسم الثاني

### الاستثمارات الاجنبية في الجزائر

سوف يتناول هذا القسم مدى مساهمة الاستثمارات الاجنبية في نقل التكنولوجيا . ومن الممكن نقل التكنولوجيا من الناحية المبدئية عن طريق قناتين : عن طريق الاستشارات المباشرة التي تقوم بها المؤسسات الاجنبية ، وعن طريق الشركات المختلطة (شركات جزائرية - اجنبية) .

#### الاستثمارات المباشرة

المبدأ الأساسي في السياسة الجزائرية هو ابعاد رأس المال الاجنبي عن القطاعات الحيوية لتكوين رأس المال ومنعه من السيطرة على القطاعات الأخرى . ومع ذلك تتم الاستثمارات الاجنبية أما عن طريق شركات مسيّرة كلها من الخارج أو عن طريق المشاريع المشتركة بمساهمة رأس المال الخاص الاجنبي .

هكذا نلاحظ أن من بين مجموع الطلبات وعددها ٢٥٨ التي قدمت بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ إلى اللجنة الوطنية للاستثمارات للحصول على إذن مسبق ، كانت ١٢٢ منها صادرة عن متعمدين أجانب للمشروعات و ٢ عن متعمدين جزائريين بمشاركة أجنبية . ومن ثم فإن عدد المؤسسات الاجنبية كبير حتى لو لم تكن قيمة الاستثمارات المتحققة عالية .

واستناداً إلى بحث حدّيث ما تزال المؤسسات الخاصة صغيراً نسبياً بصفة عامة : ٣٤٪ بالمائة منها لديها ملاك مكون من أقل من ١٠٠ موظف ، وتتمثل ٦١٪ بالمائة من إجمالي الموظفين في القطاع ، و ٧٪ بالمائة من المؤسسات الخاصة لديها أكثر من ١٠٠ موظف وتتمثل نسبة ٣٨٪ بالمائة الباقية من الموظفين . ومعظم هذه المؤسسات هي منشآت صغيرة تنتج السلع الاستهلاكية وتوجد في المراكز المدنية الكبيرة .

وتدخل المؤسسات الاجنبية كأن لها الفضل في تشجيع رأس المال الخاص على اقتحام بعض الصناعات . وهو يزاحم المؤسسات العامة في قطاعات الأغذية والملابس . وفي القطاعات الأخرى توجد فروع تقع كلها تحت نفوذ المؤسسات الخاصة حيث أن الشركات الوطنية لم تدخل هذه الميادين ، مثل صناعات مواد التجميل واللوازم المنزلية والمواد المصنوعة من اللدائن . وتلعب المؤسسات الاجنبية دوراً هاماً في تنمية القطاع الخاص في هذه الميادين . ومن بين ١٢ مؤسسة شملتها استبيانات في هذه الفروع ، أعربت ١٠ منها عن أنها تنوى مواصلة الاستثمار تحسيناً للنمو المنتظر في الأسواق .

وتتميز التكنولوجيا المستخدمة في القطاعات التي ينمو فيها القطاع الخاص بأنها بسيطة نسبياً ويأن طرق العمل فيها أصبحت منتشرة منذ زمن طويل . وتستخدم معظم الاستثمارات الجديدة تكنولوجيا تستعمل بكثرة في أماكن أخرى منذ وقت طويل . أما في ميدان البناء وصناعة الأشغال العامة حيث السوق نشيطة جداً ، فإن أكبر المؤسسات التي تملك التجهيزات الثقيلة أجنبية وهي تتقدم بانتظام في أهم أسواق الإنفاق الحكومي .

## ٢- الاستثمارات في المؤسسة المختلطة

ت تكون من استثمارات مشتركة بين مؤسسات أجنبية مرتبطة برأس المال الجزائري الخاص أو بالمؤسسات العامة الجزائرية.

(أ) المؤسسة المختلطة التي تشمل رأس المال الجزائري الخاص. التكنولوجيا التي تأتي بها المؤسسات الأجنبية في هذه الحالة قد تكون على الشكل التالي:

- آلات يتم توفيرها أو بيعها إلى شركة هندسة ميكانيكية مختلطة؛
- براءات أو تراخيص وعمليات صناعية؛
- تقنيين رفيعي المستوى للبيع في الانتاج ومساعدة تقنية طويلة الأجل؛
- التوريد المنتظم للمواد الأولية.

وقد يبيّن الباحث ان كل المنظمين الجزائريين من القطاع الخاص تقريبا كانوا رجال أعمال في السابق ولا يملكون تقريبا أية خبرة في ميدان الصناعة. فالمشاريع المشتركة مع المؤسسات الأجنبية (التي تخضع لرقابة صارمة) أو اتفاق حول المساعدة التقنية الطويلة الأجل تمكّن الرأسمالي الخاص من تحويل مدخراته إلى استثمارات منتجة. وفي حين ان المستثمر الجزائري يصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بشريكه الاجنبي، فإن مثل هذه الترتيبات هي الطريق الوحيدة الذي يمكنه من الاشتراك في تكوين رأس المال في صناعة معينة. ومن مهام الحكومة الجزائرية أن تراقب هذه الروابط بين رأس المال الخاص الوطني والاجنبي حالما تتفطن لذلك.

(ب) شركات "الاقتصاد الموجز". ان إنشاء الشركات المكونة من المؤسسات الأجنبية والمؤسسات العامة الجزائرية مرتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى المزيد من التمكّن من التكنولوجيا في كل الحقول.

وقد ارتفع عدد هذه الشركات منذ ١٩٦٦، وكان هذا الارتفاع حاداً من ١٩٧٢، خاصة في قطاع الهيدروكربونات حيث أن حجم الاستثمارات وتنوع التقنيات الضرورية للتنقيب والانتاج والمعالجة والتسويق جعل من الضروري اللجوء إلى شركات الاقتصاد المختلط أو إلى ترتيبات المشاركة. ولكن هذا الاتجاه ينعكس أيضا في قطاعات أخرى كما يتبيّن من الجدول رقم ٩.

وفيما يخص ترتيبات المشاركة مع البلدان الأجنبية بعد تأميم النفط والغاز الطبيعي، وجدت الجزائر نفسها في حاجة إلى تنمية قدرتها في ميادين التنقيب والاستغلال. وقد وفر نظام المشاركة امكانية استدعاء شركات أجنبية خبيرة وتحسين قدرة الهيئة الوطنية في هذه الميادين عن طريق التجربة التي اكتسبتها.

وكذلك الحال في مجال ترتيبات الاقتصاد المختلط، فإنه يتبيّن من المساهمة المالية الضئيلة للشريك الأجنبي بالمقارنة إلى الاستثمار الكلي أن الوصول إلى التكنولوجيا كان الدافع لانشاء هذه الترتيبات. وال الحاجة إلى الحصول على نتائج سريعة من الاستثمارات كانت أيضاً السبب في إنشاء شركات مختلطة أجنبية في الهندسة المدنية . . . الخ . ويصعب الحكم على نتائج هذه التجربة حيث أن معظم الشركات حديثة . ولكن لا بد من ذكر بعض الاتجاهات التي بدأت تظهر .

### الجدول رقم ٩ - الشركات المختلطة في القطاع العام

الصناعة	الشركة	النشاط الاسامي	النسبة المئوية لرأسمال الشركة الجزائرية	الشريك الأجنبي	عدد الشركات
الميد روكيونات	٢٤	التنقيب، الهندسة المدنية، الحفر	٨٠-٥١	الولايات المتحدة : ٨ ، فرنسا : ٦ ، ايطاليا : ٦	
الحديد والصلب	٢	التصميم وتشييد المصانع	٥١	فرنسا : ٢	
مواد البناء	٢	الهندسة والمراقبة	٧٥٥١	المانيا الاتحادية : ١ ، سويسرا : ١	
البناء والتشييد	٢	أعمال الهندسة والبناء	٥١	فرنسا : ٦	
النقل	١	أعمال التصميم وبناء المرافق الأساسية	٥١	فرنسا : ١	
التصميم الهندسي	٤	الهندسة والتنفيذ	٥١ ٢٠	المانيا الاتحادية : ١ ، سويسرا : ١ ، يوغسلافيا : ١ ، بريطانيا : ١	
الهندسة الميكانيكية	١	الآلات والادوات	٧٥	المانيا الاتحادية : ١	
الطاقة	٢	أعمال التصميم وبناء المرافق الأساسية	٧٥ ١٠٠	يوغسلافيا : ١ ، اسبانيا : ١	

وعادة ما تحاول المؤسسة الشريك الاستفادة من هذه الترتيبات وذلك بتوجيهه مشتريات السلع الرأسمالية نحو مجموعة المؤسسات أو المؤسسات الأم التي تنتمي اليها - أو على الأقل نحو بلد المنشأ . وفيما يخص نقل المعرفة فقد بينت التجربة أنه باهظ عمليا (مرتبات الموظفين الذين يرسلهم المؤسسة الأجنبية ، ورسوم التراخيص والدراية ، وتكاليف المساعدة التقنية ، وخاصة بعض أنواع المساعدة التي تختصها الظروف) . وهذا أمر متغير للغرابة خاصة عند ما يكتشف أن الشريك يأخذ أموالا طائلة مقابل عمليات قد عُمِّمَ استعمالها منذ زمن طويل .

وأخيرا قد يحدث إلا يقوم الشريك الأجنبي بمشاركة الموظفين الجزائريين بانتظام في العمل في مختلف الحقول العملية . ولكن ليس هناك أى شك في أن الحصول على الخبرة يتم في بعض العيارات ، مثلا في إدارة الواقع وحل المشاكل التقنية والتدریب في الخارج .

وهناك عمل كبير لا بد من القيام به فيما يخص الإسكان والاجور والمكافآت على المسؤولية حتى يتم تحسين استقرار الموظفين الجزائريين في الشركات وحتى يكون التدريب عملية متواصلة . والوضع الذي يعيّن فيه الموظفون الجزائريون بانتظام ، في المجالات الإدارية والمالية للشركة غير مرغوب فيه ، في حين يحتكر الشريك الأجنبي المعرفة الضرورية لانشاء وتشغيل المصانع . ولا بد من البيضة لمنع الشريك أو الشركات التابعة له من اغتنام التقليبات في الأعمال القصيرة الأجل .

كما استخدمت ترتيبات الشركة المختلفة عند ما يهدى مقاول البناء اهتمامه بانتاج التجهيزات محلية ، مثلا في ميدان الهندسة الميكانيكية والكهربائية . ولكن هذه الترتيبات لا تؤدي الى نقل صحيح للتكنولوجيا في الواقع الا اذا قبلت الشركة الأجنبية هذا المبدأ وكان الشريك الجزائري يقطعا باستمرار .

### الفصل الثالث

#### آثار السياسة التكنولوجية

سيتناول هذا الفصل بالترتيب الآثار الواقعة على التبعية التكنولوجية ثم على ميزان المدفوعات ثم على العمالة والدخل.

#### القسم الأول

##### التبعية التكنولوجية

تتمثل التبعية التكنولوجية في بلد ما في أن يكون هذا البلد غير قادر خلال مدة طويلة على استعمال أو صيانته أو تقليله أو ابتكار سلع رأسمالية وما يتصل بها من طرق تنظيمية . وترجع حالة التبعية هذه إلى انعدام أو نقص الموظفين الكفاءة ابتداءً من الموظفين اللازمين للبحث الأساسي في المختبرات إلى الموظفين اللازمين لأعمال الانتاج في المعامل .

وأدلت العملية الحديثة لترابم رأس المال في الجزائر إلى توسيع وتنويع نمط الاستثمارات، مما تسبب في الواقع في ازدياد التبعية التكنولوجية وذلك من خلال الاستعمال الواسع للتجهيزات والسلع شبه المصنعة القادمة من الخارج ، كما تسببت في ازدياد المشتريات من التراخيص والدراسة واستخدام العمال إلا جانب المتزايد في تركيب وتشغيل وصيانة هذه التجهيزات .

وبالإضافة إلى هذه التبعية المتزايدة من ناحية الكم ، هناك أيضاً جانب يتعلق بالنوعية لا بد من ابرازه . وأدى التنويع إلى توظيف استثمارات جديدة في ميادين الالكترونيات وهندسة الآلات الدقيقة والبيتروكيماويات حيث يصعب بطبيعة الحال التمكن من التكنولوجيا أكثر مما هو الامر في الصناعات القديمة مثل صناعات النسيج والمواد الغذائية .

وفي الواقع أبرزت عملية تسريع الاستثمار حالة التبعية وذلك بجعل اتخاذ القرار أصعب فيما يخص اختبار الحقول التي يجب التمكن منها قبل غيرها . وقد بلغت القيمة الجمالية للعقود التي أبرمت في القطاع الصناعي ٣٠٠ مليون دينار من كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ إلى حزيران / يونيو ١٩٧٥ ، وكانت هذه القيمة تعادل كل الاستثمارات التي تمت خلال فترة لا تتجاوز عشرة سنين من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤ . وقد دفع هذا التسريع المفاجئ المؤسسات الجزائرية إلى الارتباط أكثر مع الشركات الأجنبية من أجل توريد التجهيزات وتركيبها وتشغيلها وصيانتها . ولنر كيف تبدو إلا مور في مختلف الصناعات .

هناك درجة عالية من التبعية تجاه جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يخص الهندسة الميكانيكية والكهربائية : ٥٠ بالمائة من العقود أبرمت مع مؤسسات المانية التي اقتحمت مؤخراً ميدان تسهيل الفائز وعمليات إنتاج الحديد والصلب .

وعلى وجه التحديد تعني التبعية تجاه المانيا الاتحادية لمؤسسة معينة وهي دياغ (DIAG) . وتنظر هذه المؤسسة في كل مشاريع الهندسة الميكانيكية والكهربائية بوصفها الشريك الوحيد أو بوصفها رئيسة مجموعة شركات المانية تم تكوينها لتنفيذ العقد . وشركة "دياغ" على الصعيد التكنولوجي ، على سبيل المثال ، مسؤولة عن بناء مجتمع كهربائي لصنع أدوات الإنارة والا جهز المنزلية مستعملة ٧ تراخيص المانية ومتعاقداً المانيا من الباطن لتشييد الصباني والقيام بالأشغال العامة . وهكذا ستصبح "دياغ" القناة الوحيدة لنقل التكنولوجيا في قطاع هام جداً .

وفي قطاع الصلب روكيونات تلفي جسامه العمليات أى احتكار من طرف بلد واحد أو مؤسسة واحدة . تحتل فرنسا مكان الصدارة بحصولها على ثلث العقود وتليها الولايات المتحدة وبريطانيا . وتحتل فرنسا أيضاً مكان الصدارة أيضاً في عمليات المعالجة وأيضاً فيما يخص تجهيزات النقل البحري . وفي قطاع أنابيب النفط تستأثر بريطانيا وحدها بنسبة ٥ بالمائة من الأعمال . أما في مجال تسييل الغاز فالولايات المتحدة تحتفظ بمركزها وتتوسع باطراد . وتحتل فرنسا مكان الصدارة في ميادين انتاج الاسمنت واللدائن .

وفيما يخص المواد تحتل فرنسا مكان الصدارة وتليها اليابان والمانيا الاتحادية . وتقوم اليابان بتحسين وضعها من خلال اسعارها المزاحمة ومن خلال التسهيلات الاعتمادية التي توفرها الحكومة اليابانية .

أما في صناعة الحديد والصلب يحتل الاتحاد السوفياتي مكان الصدارة بنسبة ٥ بالمائة من إجمالي قيمة العقود وذلك في قطاع المعادن الأساسية حيث للاتحاد السوفياتي خبرة كبيرة . بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفياتي قد وفر الأموال اللازمة لتنفيذ العقود في فترة كان فيها التوتر حاداً في المجال المالي (١٩٢١) .

وتتجذر الملاحظة بالنسبة لفرنسا أن عدد ١ قليلاً نسبياً من الشركات يلعب دوراً أساسياً سواءً كان ذلك بصفة فردية أو ضمن مجموعة . وتتركز أهم العقود في أيدي عدد قليل من الشركات، إذ تمثل ست شركات ٥ بالمائة من عقود المصانع و ٥ بالمائة من مشاريع البنية الأساسية ، وهذه الشركات هي كريزو - لوار وكرايز وبرليجي وتكتيوب وسان أم وشانتيي دي لتلانتيك . وبطبيعة الحال تتخذ هذه الشركات من الإجراءات ما يجعل أكبر قسط من التعاقد من الباطن يتم في فرنسا . وتمثل ٢٢ شركة أخرى ثلاثة عقود التجهيزات الصناعية وهي أيضاً متعددة من الباطن مع عدد كبير من الشركات الفرنسية الأخرى .

وهكذا يرجع سبب وجود عدد كبير من المؤسسات الفرنسية في الجزائر إلى التعاقد من الباطن . فمثلاً ليناً مصنع للأسمدة الأذوتية في عنابة ، فازت كرايز بالعقد ولكن هذه المؤسسة جلبت ٢٢ شركة أخرى منها ١٨ شركة فرنسية . وليناً مصنعي الأمونيا في عنابة وآرزو قامت شركة كريزو - لوار بجلب ١٥ شركة أخرى ١٢ منها كانت فرنسية .

وتبيّن هذه الأمثلة أن تنفيذ العقود يُؤدي إلى شبكة كثيفة من التبعية التكنولوجية لا يكون الطرف الجزائري قد علم بها دائمًا عند إبرام العقد، وهذه التبعية تتفاقم بكل وضوح عند المفاوضات الخاصة بعقود "المنشآت المهيأة للانتاج".

وإلا مكان قياس درجة التبعية التكنولوجية من الناحية المالية ومن المهم تحديد تكلفة التكنولوجيا المستوردة. ومن الصعب عزل التكنولوجيا لأنها غالباً ما تكون داخلة في شحن الآلات، ولكن بما كاننا القيام بمحاولة وذلك بجمع المبالغ المدفوعة مقابل المساعدة التقنية (كما تهدى وفي ميزان المدفوعات) والمرتبات المحولة من الجزائر، ولا يجب أن ننسى أن هذا المجموع ربما يكون ضئيلاً جداً حيث أن جزءاً فقط من المرتبات يتم دفعه في الجزائر إلى المستخدمين الأجانب كما لا يتم تحويل كل تكاليف التكنولوجيا. وتظهر النتائج في الجدول رقم ١٠.

#### الجدول رقم ١٠ - الدفعات الخاصة بالتعاون التقني والإيجور والرواتب

(بالآلاف ملايين الدنانير)

	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	
التعاون التقني	٥٨١	٤٨٧	٤٣٦	٣٠٢	٢٢٩	
الإيجور والرواتب	١٩٦	١٩٤	١٢٣	١٦٢	١٥٢	
المجموع	٧٧٧	٦٨١	٦٠٩	٤٦٤	٤٣٦	

ويمكّنا ملاحظة أن هناك ارتفاعاً ضخماً في تكاليف استيراد التكنولوجيا الذي كان يمثل أكثر بقليل من ١٠ بالمائة من ايرادات تصدير السلع والخدمات سنة ١٩٧٣، وتتضاعف الخطة الرباعية الثانية بزيادة الدفعات بنسبة ١٤٤ في المائة تحت هذا البند.

#### القسم الثاني

##### الأثر على ميزان الدفعات

كان للسياسة التكنولوجية الجزائرية دور المؤسسات الأجنبية فيها أثر كبير على هيكل التجارة الخارجية حسب السلع وابنلادن، وعلى اتجاه معدلات التبادل التجاري.

##### ١- الأثر على الواردات

تطور هيكل الواردات حسب فئاتها كما يتبيّن من الجدول رقم ١١.

ويمكّن ملاحظة شيءٍ من "عدم المرونة" في نمط الواردات، ويرجع ذلك إلى نسبة مشتريات المواد الأولية والمنتجات شبه المصنوعة الضرورية لهيكل الإنتاج الذي تم بناؤه.

وفيما يتعلّق بالمستقبل فهناك اتفاق عام، على الرغم من امكانيات احلال الواردات، على أنه لا بد أن توفر زيارة الاستثمارات والاستهلاك ولوازم هيكل الانتاج إلى توسيع كبير لهذا الاخير. وقد كان من المُنْتَظَر أن تزداد الحاجة إلى السلع المستوردة (بالاسعار الثابتة) بنسبة ١٢٠ بالمائة خلال الخطة الرباعية الثانية بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧، في حين أنه تم توقع زيادة ١٤٠ بالمائة في السلع الرأسمالية وزيادة ١٣٠ بالمائة في المواد الأولية والمنتجات شبه الجاهزة.

الجدول رقم ١١ - الواردات الجزائرية حسب السلع

(بملايين الدنانير)

الواردات	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
المواد الغذائية والمشروبات والدخان	٣٧٤٥	١٢٢٢	١٠٧٦	٧٧٥
الطاقة ومواد التشحيم	٢٤٦	١٣٩	١٢٥	٢١٠
المواد الخام والمنتجات الأولية	١٢٥٦	٤٨١	٤٥٠	٤٢٨
المنتجات شبه الجاهزة	٤٩٢٥	٢٤٢٢	١٧٧٤	١٦٠٨
المنتجات الجاهزة :				
السلع الرأسمالية	٥٥٨٠	٣١٦٢	٢٣٦٨	٢٢٦٤
السلع الاستهلاكية	٢٠٠٦	١٤٤٢	٨٧٤	٧٤٣
سلع مختلفة	-	-	-	-
المجموع	١٧٧٨٦	٨٨٢٥	٦٦٩٤	٦٠٢٨

وسوف يتم الحد تدريجياً من عدم مرونة الواردات هذه بتقدّم التكامل الصناعي، وهي لا تشكل أى خطر لأن قدرة البلاد على الوفاء بديونها مضمونة كلياً.

كما أدت هذه السياسة في ميدان التكنولوجيا إلى تغيير ملحوظ في نمط الواردات حسب بلد المنشأ (انظر الجدول رقم ١٢) .

الجدول رقم ١٢ - واردات الجزائر حسب المنشأ  
(بالنسبة المئوية)

<u>بلد المنشأ</u>	<u>١٩٦٦</u>	<u>١٩٦٠</u>	<u>١٩٥٢</u>	<u>١٩٤٤</u>
فرنسا	٦٨٥	٤٢٠	٣٠٢	٢٧٤
جمهوريةmania الاتحادية	٢٠	١٠٠	١٢٩	١٣٨
إيطاليا	٢٠	٢٠	١٠٣	٥٥
الولايات المتحدة	٨٠	٨٠	٧٠	٩٩
اليابان	١٠	٤٢	٢٠	٤١
بلدان اشتراكية أوروبية	٢٠	٦٥	٤٦	٦٥

ويبين الجدول ١٣ الدور المتتابع الذي تلعبه البلدان التي دخلت الجزائر تكنولوجيا في وقت ازدادت فيه القيمة الإجمالية للعقود التي بحثتها آنفاً وتغيرت فيه نسبياً فرنسا والبلدان الاشتراكية.

ويزداد هذا الاتجاهوضوها اذا اخذنا بعين الاعتبار التغييرات في حصة الشركاء الجزائريين في قيمة العقود التي ابرمت في السنوات الأخيرة. فقد تغيرت حصة فرنسا تدريجياً من ٦٠ بالمائة من العقود بين ١٩٦٢ و ١٩٦٦ الى ٤٥ بالمائة خلال الخطة الأولى ، والى ٧٢١ بالمائة خلال الخطة الرباعية الثانية (ويرجع ذلك الى الأزمة النفطية بين فرنسا والجزائر) ، ثم الى ٣٣ بالمائة في ١٩٧٤ . وقد تطور التنوع من ١٩٦٩ الى ١٩٧٢ مع ايطاليا وجمهوريةmania الاتحادية والولايات المتحدة وبريطانيا التي تقدمت في السوق الجزائرية بنفس الدرجة . وابتداءً من ١٩٧٢ قامتmania الاتحادية بقفزة كبيرة (تحصلت على ٢١ بالمائة من كل العقود التي ابرمت خلال الشهرين عشر الاخيرين) وتبعها الولايات المتحدة (٤٨ بالمائة) ثم ايطاليا (١٢٣ بالمائة) . بالإضافة الى أن التنوع يزداد بازدياد عدد المشاريع في صناعة معينة .

ففي ميدان الحديد والصلب مثلاً، ازداد عدد المشاركين من ٣ سنة ١٩٦٥ الى ١٣ سنة ١٩٧٥ . وقد تم كسر شبه الاحتكار الذي كانت تقوم به جمهوريةmania الاتحادية في صناعة التجهيزات الكهربائية بدخول المؤسسات الأمريكية بكثافة سنة ١٩٧٤ . فقدت فرنسا تدريجياً احتكارها لمواد البناء .

۱۸۳	۱۸۲	۱۸۱	۰۰۱	۳۱۱	۳۱۰	۳۱۲	۳۱۳	۳۱۴	۳۱۵	۳۱۶	۳۱۷	۳۱۸	۳۱۹	۳۱۰	۳۱۱	۳۱۲	۳۱۳	۳۱۴	۳۱۵	۳۱۶	۳۱۷	۳۱۸	
۱۸۰	۱۸۱	۱۸۲	۱۸۳	۱۸۴	۱۸۵	۱۸۶	۱۸۷	۱۸۸	۱۸۹	۱۸۱۰	۱۸۱۱	۱۸۱۲	۱۸۱۳	۱۸۱۴	۱۸۱۵	۱۸۱۶	۱۸۱۷	۱۸۱۸	۱۸۱۹	۱۸۱۰	۱۸۱۱	۱۸۱۲	۱۸۱۳
۱۸۰۰	۱۸۰۱	۱۸۰۲	۱۸۰۳	۱۸۰۴	۱۸۰۵	۱۸۰۶	۱۸۰۷	۱۸۰۸	۱۸۰۹	۱۸۰۱۰	۱۸۰۱۱	۱۸۰۱۲	۱۸۰۱۳	۱۸۰۱۴	۱۸۰۱۵	۱۸۰۱۶	۱۸۰۱۷	۱۸۰۱۸	۱۸۰۱۹	۱۸۰۱۰	۱۸۰۱۱	۱۸۰۱۲	۱۸۰۱۳
۱۸۰۰۰	۱۸۰۰۱	۱۸۰۰۲	۱۸۰۰۳	۱۸۰۰۴	۱۸۰۰۵	۱۸۰۰۶	۱۸۰۰۷	۱۸۰۰۸	۱۸۰۰۹	۱۸۰۰۱۰	۱۸۰۰۱۱	۱۸۰۰۱۲	۱۸۰۰۱۳	۱۸۰۰۱۴	۱۸۰۰۱۵	۱۸۰۰۱۶	۱۸۰۰۱۷	۱۸۰۰۱۸	۱۸۰۰۱۹	۱۸۰۰۰	۱۸۰۰۱	۱۸۰۰۲	۱۸۰۰۳
۱۸۰۰۰۰	۱۸۰۰۰۱	۱۸۰۰۰۲	۱۸۰۰۰۳	۱۸۰۰۰۴	۱۸۰۰۰۵	۱۸۰۰۰۶	۱۸۰۰۰۷	۱۸۰۰۰۸	۱۸۰۰۰۹	۱۸۰۰۰۱۰	۱۸۰۰۰۱۱	۱۸۰۰۰۱۲	۱۸۰۰۰۱۳	۱۸۰۰۰۱۴	۱۸۰۰۰۱۵	۱۸۰۰۰۱۶	۱۸۰۰۰۱۷	۱۸۰۰۰۱۸	۱۸۰۰۰۱۹	۱۸۰۰۰۰	۱۸۰۰۰۱	۱۸۰۰۰۲	۱۸۰۰۰۳
۱۸۰۰۰۰۰	۱۸۰۰۰۰۱	۱۸۰۰۰۰۲	۱۸۰۰۰۰۳	۱۸۰۰۰۰۴	۱۸۰۰۰۰۵	۱۸۰۰۰۰۶	۱۸۰۰۰۰۷	۱۸۰۰۰۰۸	۱۸۰۰۰۰۹	۱۸۰۰۰۰۱۰	۱۸۰۰۰۰۱۱	۱۸۰۰۰۰۱۲	۱۸۰۰۰۰۱۳	۱۸۰۰۰۰۱۴	۱۸۰۰۰۰۱۵	۱۸۰۰۰۰۱۶	۱۸۰۰۰۰۱۷	۱۸۰۰۰۰۱۸	۱۸۰۰۰۰۱۹	۱۸۰۰۰۰۰	۱۸۰۰۰۰۱	۱۸۰۰۰۰۲	۱۸۰۰۰۰۳

كما ييد و جليا الد ول الصغير نسبيا والمتقد بر الذى لعبته البلدان الاشتراكية . فقد انتقل من ٤٠٪ بالعائة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٦ الى ١٠٪ بالعائة خلال الخطة الاولى ، والى ١٨٪ بالعائة خلال الخطة الرباعية الثانية ، ثم الى ٤١٪ بالعائة خلال العائة عشر شهرا الاخيره .

وما زال د ول بلد ان اوروبا الفرنسية غالبا : ٦٢٪ بالعائة من جميع العقود ترجع الى فرنسا وجمهوريه المانيا الاتحاديه وايطاليا وبريطانيا . وتحصلت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان على ما يتراوح بين ١٠٪ بالعائة و ٥٪ بالعائة من العقود .

واذا ما حللنا اثر الاسعار على مستوى الميزان التجارى تبرز حقيقه هامة ، وهي أن الروابط الوثيقه التي تربط الجزائر ببعض البلدان المتقدمة تكنولوجيا تفرض على الجزائري اقتناه امداداته من منطقة ذات تضخم عال ومتزايد (يتبيين ذلك من الجدول رقم ١٤) .

#### الجدول رقم ١٤ - تصور تكلفة الواردات

<u>الزيادة الناتجة عن الحجم</u>	<u>الزيادة الناتجة عن ارتفاع الاسعار</u>	<u>زيادة تكلفة الواردات في الفترة ١٩٦٩-١٩٧٢</u>
٩١٢٢٠ ٪٥٤	٣٠٠ ٪٤٦	١٢١٢٥ ٪١٠٠

ويتبين من السرد المفصل بكل وضوح أن أكبر زيادة سنوية في الاسعار كانت تخص السلع الرأسالية (انظر الجدول رقم ١٥) .

#### الجدول رقم ١٥ - النسب المئوية لمعدل الزيادة السنوية

في الاسعار في الفترة ١٩٦٩-١٩٧٢

<u>السلع الرأسالية</u>	<u>السلع الوسيطة</u>	<u>السلع الاستهلاكية</u>
٢٧٪	٣٢٪	٧٢٪

وتعطي تقديرات أحد ث وييمكن الاعتماد عليها بد رجة اكبر ، النتائج التي يصرضاها الجدول رقم ١٦ . وتبيين هذه الا رقم كيف أن عدم مرونة واردات الجزائر قد ارغبتها على مواجهة التضخم العالمي في أقصى قوته ، والى أي مدى كان هناك مبرر لما قامت به الجزائر على جهة النفط لذلك السبب .

وفيما عدا عدم مرونة الواردات، تتحمل طريقة انجاز مشاريع الاستثمار من السهل على المؤسسات الاجنبية تطبيق الاسعار المقررة. ففي مصنع للجرارات الزراعية، تم شراء ٤٤ بالمائة من القيمة الاجمالية للشتريات المتعلقة بالعناصر الميكانيكية والكهربائية من الشركة صاحبة الترخيص. ويجوز التساؤل هنا اذا لم تكن هذه النسبة المئوية العالية راجعة الى الاسعار الفعلية التي وضعتها المؤسسة.

### الجدول رقم ١٦ - التضخم الذي استوردته الجزائر

<u>من كل البلدان</u>	<u>من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية</u>	<u>(٢)</u>	<u>(١)</u>	<u>١٩٢٥/٢٤</u>	<u>١٩٢٤/٢٣</u>	<u>١٩٢٣/٢٢</u>
١١٧٢	١٣٢	١٠٩٦	١٢١٥	١٣٦٨	١١٠	

(١) = السلع الاستهلاكية (٢) = السلع الوسيطة (٣) = السلع الرأسمالية

### الأثر المالي

نظرا لعامل النقد الاجنبي في التجهيزات التي تم اختيارها وفي المواد الخام والمواد شبه الجاهزة الالزمة لاستخدام التجهيزات، تتطلب السياسة الخاصة بالتقنولوجيا اللجوء الى التمويل الاجنبي على نطاق واسع، وتتطلب في الوقت نفسه تغيير النمط الجغرافي للتمويل ولأنواع التجهيزات المستخدمة.

ونظرا للتقنولوجيا المستخدمة ومشاركة المؤسسات الاجنبية هناك حاجة الى مبالغ كبيرة من النقد الاجنبي لتنفيذ مشاريع الاستثمار ولتشغيل المصانع المنشأة. وتعطي الجداول من ١٢ الى ٢٠ فكرة واضحة في هذا المجال.

## الجدول رقم ١٧ - أثر الإنفاق على التكنولوجيا

النوع	النسبة المئوية	البناء وأعمال التشيد	الاشتراك مع استبعاد مدخلات البناء وأعمال التشيد	الاشتراك بما في ذلك تقديرات مدخلات البناء وأعمال التشيد	البندين
ال Benson	الجزائر	ال Benson	الجزائر	ال Benson	ال Benson
التصميم والهندسة	١٠	٣	٧	٢	٨
أعمال التشيد والبناء	٤٠	٣٢	٨	٢٠	٢٠
التجهيزات	٣١	٣	٢٨	٢	٢٩
مخزون الأدوات	٥٤	٢	٢٥	٢	٥٤
التدريب والمساعدة التقنية	٥٤	٢	٥٤	٢	٥٤
مبابين اخري	٧	٣	٤	٣	٤
المجموع	١٠٠	٤٥	٥٥	٣١	٦٩

الجدول رقم ١٨ - النسبة المئوية للمنتجات الوسيطة المستوردة

الموئسسة الحكومية	١٩٧٠	١٩٧١
الشركة الوطنية للحديد والصلب	٦١٨	٥٨
الشركة الوطنية لمواد البناء الميكانيكي	٧٠٩	٨١
المياه المعدنية الجزائرية	٥٣٩	٦٢
الشركة الوطنية للتبغ والكيريت	٦٥٠	٤٧
الشركة الوطنية لصناعة الاخشاب	١٠٠٠	٣٢
الشركة الوطنية لصناعة المنسوجات	٩١٠	٩٩

وفيما يخص تشغيل المصانع فالوضع لا يكاد يكون مشجعاً مثلاً يتبيّن ذلك من الجدول رقم ١٨ الذي يبيّن الاتجاه في نسب الواردات من مجموع كميات المنتجات الوسيطة المستعملة في المصانع.

وقد يكون هذا الاتجاه قد تدعمه بزيادة الاستثمار وقلة المنتجين أو المورد بين المحليين للمواد شبه الجاهزة، وهناك من جهة أخرى تحسن واضح في بعض القطاعات، مثلما في قطاع الهيدروكربونات حيث تم عكس الاتجاه نوعاً ما.

ونظراً للمطالبات الأخرى للاستيراد وضخامة برنامج الاستثمار فقد تقدمت الحصة الأجنبية من إجمالي الاستثمارات في المؤسسات العامة خلال الخطة الأولى كما يتبيّن ذلك من الجدول رقم ١٩.

### الجدول رقم ١٩ - البيان التفصيلي لتمويل الاستثمارات المخططة حسب المؤسسات العامة (بالنسبة المئوية)

نوع الاعتماد	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	الإجمالي
طويل الأجل	٢٤٥	٤٢٨	٤١٤	٤٦٦	٥١
متوسط الأجل	١٠٠	٢٥٢	٢٨٤	٣٣٣	٢٦
أجنبي	١٥٥	٢٧٠	٣٤٠	٣٤٣	٢٣

وبالامكان ملاحظة أن ٥ بالمائة من التمويلات وفرتها الاعتمادات الطويلة الأجل التي خصصها مصرف المساعدة الإنمائية من الأموال التي توفرها الخزينة العامة، وأن ٢٦ بالمائة كانت اعتمادات متوسطة الأجل خصصتها مصارف عادية ابتداءً من عام ١٩٧١ وما بعده، وإن ٢٣ بالمائة كانت اعتمادات أجنبية تم الحصول عليها بواسطة المصارف أو الشركات الأجنبية.

وحدث خلال الفترة ارتفاع في نسبة الاعتمادات الأجنبية التي فرضت نفسها ابتداءً من عام ١٩٧٤ وما بعده خاصة في قطاع الهيدروكربونات حيث الاستثمارات كبيرة وفي نمو مطرد. وتظهر حركة الاستثمار في هذا القطاع في الجدول رقم ٢٠.

الجدول رقم ٢٠ - تمويل الاستثمارات في قطاع اليدروكربونات

الاعتمادات المحلية	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ (تنبؤ)
الاعتمادات التي جلبتها المؤسسات الأجنبية الشريكية	٤١٢	٥٩٤	٦٠
اعتمادات الموردين والمشترين	٢٢٣	٢٦٣	١٩٥
قرصنة أجنبية أخرى	١٣٦	٣٥٢	١٨٨

يبرز الجدول رقم ٢٠ : (١) الحجم الصغير جداً لحصة الشركاء الأجانب في التمويل العام، مما يؤكد الافتراض القائل بأن مساعداتها تتم أساساً في ميدان التكنولوجيا؛ (٢) النسبة المرتفعة نسبياً للتمويل الأجنبي (٤٠ بالمائة تقريباً) التي ترجع إلى حجم الاستثمار ومقدرة القطاع على اجتذاب الأموال الأجنبية نظراً لقدرتها على الوفاء بديونه.

ويوجذر بنا هذا إلى نقطة هامة، وهي أن بإمكان اختيار الشركاء في ميدان التكنولوجيا أن يتأثر بالاعتبارات العالمية. والجزائر في حاجة إلى تسهيلات ائتمانية - غالباً من أجل مشاريع استثمارية كبيرة - التي ليس بإمكان معظم البلدان توفيرها حتى لو كانت تستطيع توريد التجهيزات اللازمة. وبالمثل، فإن بعض البلدان التي هي من أكبر البلدان المشترية للغاز والنفط هي التي تقوم بالتنقيب و يجعلها ذلك شركاء بصفة آلية تقريباً.

وإذا ما أخذنا هذه الحركات بما فانها توثر على مستوى وتركيب المديونية الأجنبية، وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ قدرت المديونية غير المسددة بمبلغ ٣٢٠٠ مليون دولار أو ١٢٠٠٠ مليون دينار، واحتللت هذه المديونية على ٢٠٠ مليون دولار للموردين، و ١٠٠ مليون للقروض المصرفية، و ٩٠٠٠٠٠ دولار للقروض الرسمية. وكان من المنتظر أن ترتفع المديونية غير المسددة إلى ٨٠٠٠ مليون دولار أو ٩٠٠٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠، وفي هذه الحال ينتظر أن ترتفع مدفوعات خدمة المديون من ١١٣ بالمائة سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ أو ١٩٨٠ بالمائة سنة ١٩٨٠.

### القسم الثالث

#### الاثر على العمالة والدخل

#### الف- العمالة

يصعب الاقتصار في تحليل الاثار الاجتماعية للسياسة الخاصة بالتقنولوجيا على الميدان الاقتصادي البحث، اذ تمثل كل سياسة خاصة بالتقنولوجيا اختياراً لوظيفة انتاجية للمجتمع ككل .  
واذا ما حللت الآثار الاجتماعية فاننا نقوم في الواقع بالتعبير عن رأينا حول وظيفة الانتاجية  
الاجتماعية التي تم اختيارها وحول نوع الحضارة التي تتماشى معها . وسوف نكتفي بالقيام بتحديد  
بعض الاثار الاجتماعية المباشرة بدون التعبير عن رأينا حول الاثار البعيدة المدى .

وبدون ان نتحيز في المناقشة العقيمية في شأن اختيار التقنولوجيا في البلدان المختلفة -  
هذه المناقشة التي تهمل المشاكل المتعلقة باختيار القطاع وتهمل طبيعة السلطة الاقتصادية  
والفجوة بين ما هو قصير الاجل وما هو طويل الاجل . سوف نكتفي بالذكر ان السياسة التي اختارتها  
الجزائر، فيما كانت رشيدة، تثير مشاكل الحد من البطالة على المدى القصير، هذه المشاكل التي  
تزاد تفاقما نتيجة لدور المؤسسات الأجنبية .

ومن الواضح ان هيكل الاستثمارات الحالي هو غير ملائم لخلق فرص للعمل على نطاق واسع  
بقدر مناسب لنحو اليد العاملة المتوفرة . فضلا عن ان هذا الهيكل يؤدي الى جيوب افلامية للبطالة  
جنبها الى جنوب مناطق من العمالة الزائدة . كما ان هناك فائضا في العمالة في بعض المهن  
ونقصا في مهارات اخري .

ان وجود المؤسسات الأجنبية لتنفيذ مشاريع الاستثمار سواء مباشرة او عن طريق الشركات  
المختلفة هو الذي يؤدى بالتأكيد الى جعل هذه الظاهرة اكثر انتشارا ، وهي الظاهرة التي  
توجد غالبا في الاستراتيجية التي يتم اختيارها .

عندما تنفذ المشاريع حسب ترتيبات "تسليم المفتاح" او "المنشأة المهدأة للإنتاج" ، لا تقوم  
الشركات الأجنبية باستكشاف جميع امكانات استخدام اليد العاملة المحلية مباشرة او من خلال التعاقد  
من الباطن في الجزائر رغم الشروط الدقيقة جدا التي تقضي بذلك في العقود . والعمل حسب آجال  
معينة ، وكذلك البحث عن أقصى ما يمكن من الارباح ، جعل هذه الشركات الأجنبية تبذل أقل ما  
يمكن من جهد لتركيز آثار العمالة المترتبة على عملياتها في الجزائر . وتضع الاحكام الخاصة بالتعاقد  
من الباطن الشروط المتعلقة بالاسعار و بتاريخ التسلیم التي من شأنها في الواقع عرقلة مساهمة  
المؤسسات المحلية . وفي بعض الحالات يكون التبرير الوحيد لاستخدام الموظفين الاجانب هو  
تمكين المؤسسة الأجنبية من تكوين فرق متباينة ، وهذا من شأنه، بطبيعة الحال ، وضع حاجز  
 أمام عملية تعليم الجانب الجزائري .

#### باء - الاشر على توزيع الدخول

تفاعل السياسة التكنولوجية واستخدام المؤسسات الاجنبية لتنفيذ مشاريع الاستثمار - وفي بعض الاحيان لتشفييل المصانع - لتدفع ببنمط الدخول في اتجاه لا يمكن تجنبه في الامد القصير، ولكن سوف يتطلب تدخل لاصلاحه في الامد المتوسط اذا كانت هناك رغبة في تجنب آثاره السيئة.

#### ١ - نطط الدخل من الاجور

يتأثر هذا النمط بالسياسة التكنولوجية وذلك عن طريق ما تتطلبه هذه السياسة من تغيير في توزيع المهن ووجود العمال الاجانب في الجزائر وتغيير هيكل كشوف المرتبات.

(أ) توزيع مستويات المهن. اجبرت التقنيات المستعملة المؤسسات الجزائرية على توظيف عمال من ذوى المهارة العالية وانشاء برامج تدريبية لتكوين آخرين . ويتمين ذلك من الجدولين ٢١ و ٢٢ خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ :

١' لقد انخفضت كثيرة نسبة المستخدمين غير المهرة تماما في القطاع العام، ولكنها ارتفعت كثيرة في القطاع الخاص مما يوضح حجم النشاط الذي يتطلب كثيرا من اليد العاملة غير المهرة في هذا القطاع؛

٢' ارتفعت نسبة المستخدمين ذوى المهارة العالية في القطاع العام (من ٤٤% إلى ٦٢% بالمائة) وانخفضت في القطاع الخاص، مؤكد بذلك هذا الاتجاه؛

٣' ارتفع عدد ملاحظي العمال وصفار الموظفين والاداريين في القطاع العام (من ٦٩% إلى ١١% بالمائة) . وانخفض هذا العدد في القطاع الخاص (من ١٠% إلى ٥% بالمائة) ، ويعكس ذلك جزئياً عملية التأمين التي تأثر بها القطاع الخاص خلال هذه الفترة وأدت إلى نقل فروع للصناعة الاكثر "تقنية" إلى القطاع العام.

وقد صاحب هذا الاتجاه العام نحو مستويات المهارة العالية في الجزائر عدد متزايد من العمال الاجانب ذوى المهارة التي تفوق المستوى المتوسط بطبيعة الحال . ويرى عدهم حسب النسب المئوية في الجدول رقم ٢٥ ، ويرى توزيع الاداريين والتقنيين حسب الصناعة في الجدول رقم ٢٦ .

الجدول رقم ٢١ - توزيع مستويات المهارة في القطاع العام

٢١/٤/٣٠		٢٠/٤/٣٠		٦٩/٤/٣٠		٦٨/٤/٣٠		المستوى
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٢٧٠	٤٣٤٨٠	٣٢٩	٥٢٢٣٦	٢٨٤	٣٩٥٠٩	٣٤٣	٤٤١١٢	١- غير ماهر
٢١٣	٣٤٣٠٠	١٢٦	٣١٦٥٦	٢٢٥	٣١٣٠١	٢١٦	٢٢٢٢٩	٢- شبه ماهر
٤٤١	٢١٠١٦	٤٢٥	٢٦٤٤٢	٤٣٥	٦٠٥١٦	٣٤٥	٤٤٣٦٩	٣- ماهر
٤٦	٢٤٠٨	٥٤	٩٢١٢	٣٦	٥٠٠٨	٦٢	٧٩٢٤	٤- ملاحظو عمال وصفار الموظفين
٣٠	٤٨٣١	٢٤	٤٣١٢	٢٠	٢٢٨٢	٣٤	٤٣٢٣	٥- الموظفون الاداريون
١٠٠.٠	١٦١٠٣٥	١٠٠.٠	١٢٩٨٦٣	١٠٠.٠	١٣٩١١٦	١٠٠.٠	١٢٨٦٠٢	المجموع

٢٣/٤/٣٠		٢٢/٤/٣٠		المستوى
%	العدد	%	العدد	
٢٤٢	٥٦٩١٦	٢٦٤	٥٠٢٦٥	١- غير ماهر
٢٢١	٥٢٠٣٤	٢١٣	٤٠٩٢٣	٢- شبه ماهر
٣١٦	٢٤٣٢٢	٢٩٤	٥٦٤٣٨	٣- ماهر
١١٠	٢٥٨٩٤	١١٧	٢٢٤٩٠	٤- موظفون ذوو مهارة عالية
٧	١٦٦٣٢	٧٤	١٤٣٢٦	٥- ملاحظو عمال وصفار الموظفين
٣٩	٩١٨٦	٣٨	٧٣٣٤	٦- اداريون وتقنيون من مستوى عال
١٠٠.٠	٢٣٤٩٨٤	١٠٠.٠	١٩٢٢٧٦	المجموع

المصدر : Enquête sur l'emploi et les salaires, 1968-73.

ملاحظة : المستوى ٣ من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ = المستويين ٤+٣ في ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤.

الجدول رقم ٢٢ - توزيع مستويات المهارة في القطاع الخاص

٢١/٤/٣٠		٢٠/٤/٣٠		٦٩/٤/٣٠		٦٨/٤/٣٠		المستوى
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٣٦٥٢	٥٤١١٥	٣٨٨	٤٠٩٨١	٣٥٦	٣١٩٥١	٣١	٢٦٤٦٢	١- غير ماهر
٢٠٩	٣١٢٤٢	٢٠٢	٢١٨٢١	٢٢٤	٢٠١١٨	٢٠٠	١٦٩٧٥	٢- شبه ماهر
٣٢٧	٥٥٤٥٨	٣٤٨	٣٦٢٢٩	٣٥٣	٣١٦٥٩	٣٨٠	٣٢١٦٩	٣- ماهر
٣٥٣	٤٩٣٣	٣٥٣	٣٥٢٥	٤٠	٣٥٢١	٥٩	٥٠٣١	٤- ملاحظو عمال وصفار الموظفين
٢٥	٣٧٣٧	٢٤	٢٥١٢	٢٧	٢٤٤٧	٥٠	٤٢٩١	٥- اداريون
١٠٠٠	١٤٩٤٨٣	١٠٠٠	١٠٠٥٥٨٣	١٠٠٠	٨٩٢٥٦	١٠٠٠	٨٥٠٢٨	المجموع

٢٣/٤/٣٠		٢٢/٤/٣٠		المستوى
%	العدد	%	العدد	
٤٠٢	٦٣٠١٨	٣٧٩	٥٢٥٨٨	١- غير ماهر
١٧٧	٢٧٧٣٠	٢٠٣	٣٠٨٨١	٢- شبه ماهر
٢٧٤	٤٢٨٦٨	٢٦٣	٤٠٠٤٧	٣- ماهر
٩٦	١٥٠٩١	١٠٤	١٥٧٦٨	٤- موظفون ذوو مهارة عالية
٢٧	٤٣٠٠	٢٨	٤٢١٣	٥- ملاحظو عمال وصفار الموظفين
٢٣	٣٥٩٤	٢٤	٣٦٠٨	٦- اداريون وتقنيون من مستوى عال
١٠٠٠	١٥٦٦٠١	١٠٠٠	١٥٢١٠٥	المجموع

Budget sur l'emploi et les salaires, 1968-1973.

المصدر :

ملاحظة : المستوى ٣ من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ = المستويين ٣ + ٤ فـ --- في ١٩٧٣ و ١٩٧٢ .

الجدول رقم ٢٣ - كشف المرتبات في القطاع العام

( MS = عد د الوظائف حسب مستوى المهمة مضروب في إلا يجور الشهرية )

المستوى	البيان ( MS )				
١- غير ماهر	٢٨٩٦	٢٨٧٦	٢٨٥٥	٢٨٠٨٨	٢٨٣٠
٢- شبه ماهر	٤٤٤٤	٤٤٢٧	٤٤١٧	٤٤٠١	٤٤٠٣
٣- ماهر	٦٤٤٤	٦٤٣٧	٦٤٢٧	٦٤١٨	٦٤١٥
٤- ماهر معلم الموظفين	٦٠٠٧	٦٠٢٧	٥٩٤٤	٥٨٩٣	٥٨٩٠
٥- الاداريين	١٥٦	١٤٦	١٣٦	١٣٦	١٣٥
المجموع	١٢٦١٥٦	١٢٦١٥٦	١١٥١٤٣	١١٥١٤٣	١١٥٠٣٣٥

الستوى	البيان ( MS )				
١- غير ماهر	٥٧٦٥	٥٧٦٥	٥٧٦٥	٥٧٦٥	٥٧٦٥
٢- شبه ماهر	٤٠٩٢٣	٤٠٩٢٣	٤٠٩٢٣	٤٠٩٢٣	٤٠٩٢٣
٣- ماهر	٣٤٤٣٨	٣٤٤٣٨	٣٤٤٣٨	٣٤٤٣٨	٣٤٤٣٨
٤- فو مهارة عالية	٥٦٤٩٠	٥٦٤٩٠	٥٦٤٩٠	٥٦٤٩٠	٥٦٤٩٠
٥- ملحوظ عمال الموظفين	١٣٣٢٦	١٣٣٢٦	١٣٣٢٦	١٣٣٢٦	١٣٣٢٦
٦- وضمار الموظفين	٧٤٢	٧٤٢	٧٤٢	٧٤٢	٧٤٢
٧- اداريون وتنقيبون	١٣٣٧	١٣٣٧	١٣٣٧	١٣٣٧	١٣٣٧
٨- من مستوى عالٍ	٨٩٢	٨٩٢	٨٩٢	٨٩٢	٨٩٢
٩- المجموع	١٩١٧٣	١٩١٧٣	١٩١٧٣	١٩١٧٣	١٩١٧٣
١٠- رواتب	١٩١٧٣	١٩١٧٣	١٩١٧٣	١٩١٧٣	١٩١٧٣

الجبل ول رقم ٢٤ - كشف مرتقبات القطب الشمالي

(MS) = مدل المؤنث معنباً مستوى المماراة ممنهوب في الإجور الشهرية

المستوى	MS	MS	MS	٪
البيانات غير	(بيانات غير) ٪	(بيانات غير) ٪	(بيانات غير) ٪	٪
١- غيرها هر شهر	٣٥٠٧	٣٦٠١	٣٥٠١	٣٤
٢- شبه ماهر	٨٠٠٢	٧٤٠١	٩٦٠١	٨١
٣- مايسير	١٠١٠٣	٣٣٣٣	١٣٣٧	١٥٢
٤- ملا عامل وختار الموظفين	٣٥١٠	٣٥٠٦	٣٥٠٦	٣٦٦٦
٥- اداريون المجموع	٣١٠٤٣	٣٢١٢	٣٢١٢	٣٢٠١

الجدول رقم ٢٥ - العمال الا جانب - توزيع مستويات المهارة،  
١٩٢٣ (النسبة المئوية)

الاداريين وكبار الفنيون وملحوظو المشرفون	المهارة	شبه المهارة	غير المهارة
الفنين	العمال		

١٥	١٥	٩٤	٩٤	٢١٥	٥٦٥
----	----	----	----	-----	-----

الجدول رقم ٢٦ - التوزيع حسب القطاع لاداريين وكبار الموظفين  
الفنين (النسبة المئوية)

الهيدروكربونات	الحديد والصلب	تحويل المعادن	البناء والتشييد
----------------	---------------	---------------	-----------------

٢٤٩	٨٣	٤٥	٢٠٥
-----	----	----	-----

ويبيّن الجدول رقم ٢٦ الكثافة العالية للموظفين الا جانب ذوي الكفاءة العالية في القطاعات ذات النمو السريع التي تستخدّم التكنولوجيا العالية المستوى.

(ب) الاتجاه في هيكل كشف المرتبات. لا بد من القيام ببعض الملاحظات حول الجدولين ٢٣ و ٢٤ اللذين يبيّنان الاتجاه في هيكل كشف المرتبات في القطاعين العام والخاص:

١° في ١٩٢٠ كانت نسبة العمال غير المهارة ٢٢٪٩ بالمائة من اجمالي كشف المرتبات في القطاع العام وهي ١١٪٢ بالمائة من اجمالي القوى العاملة في القطاع العام.  
 وكانت هذه النسبة في القطاع الخاص ٢٦٪٣ بالمائة من اجمالي كشف المرتبات في هذا القطاع وكانت ٣١٪١ بالمائة من اجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص.  
 وقد ازدادت هذه الفوارق في ١٩٢٣: أصبحت ٢٤٪٢ بالمائة من القوى العاملة و ٥٪٦١ بالمائة فقط من كشف المرتبات في القطاع العام، و ٤٪٢٠ بالمائة من القوى العاملة و ٦٪٦٢ بالمائة فقط من كشف المرتبات في القطاع الخاص؛

٢° ومن جهة اخرى تحسّن الوضع النسبي للعمال المهارة والعمال ذوي المهارة العالية في كل من القطاعين؛

٣° تحسنت كثيراً أوضاع ملاحي العمالة وصفار الموظفين الذين يتتقاضون مرتبات والاداريين في كل من القطاعين . وكانت نسبتهم في القطاع العام ٢٨ بالمائة من القوى العاملة و ١٤٩ بالمائة من كشف المرتبات سنة ١٩٧٠ ، بينما كانت نسبتهم ١١ بالمائة من القوى العاملة و ٢٠٢ بالمائة من كشف المرتبات سنة ١٩٧٣ . وكانت نسبتهم في القطاع الخاص ٢٩٠ بالمائة من القوى العاملة و ١١١ بالمائة من كشف المرتبات سنة ١٩٧٠ ، بينما كانت نسبتهم ٥ بالمائة من القوى العاملة و ١٥١ بالمائة من كشف المرتبات سنة ١٩٧٣ .

وتصفة عامة يبين الجدول رقم ٢٧ وضع كل القطاعات سنة ١٩٧٣ .

#### الجدول رقم ٢٧- القوى العاملة واجمالي كشف المرتبات

<u>النسبة المئوية من كشف المرتبات</u>	<u>النسبة المئوية من قوى العاملة</u>	<u>المستوى</u>
٤٠٪	٣٥٪	غير المهرة
٣٥٪	٤٠٪	المهرة أو ذو المهارة العالية
٢٧٪	٨٦٪	صفار الموظفين والاداريين

ويرجع الوضع الذي يعكسه الجدول رقم ٢٧ الى ان معدل النمو السنوي لأجور العمالة المهرة وأجور الموظفين الذين يتتقاضون مرتبات كان أعلى من معدل النمو السنوي بالنسبة للعمالة الأقل مهارة أو غير المهرة .

ولا بد أيضاً أن نلاحظ أن ندرة اليد العاملة الماهرة بالإضافة إلى التكنولوجيات التي تم اختيارها قد أدت إلى نوع ما من التنافس بين المؤسسات في شأن توظيف المستخدمين الضروريين مما اسفر عن تباين بين الأجراء في مختلف الصناعات بالنسبة لنفس المستوى من المهارة .

ويصعب في المرحلة الحالية تحليل آثار التركيز النسبي لدخول الأجراء وقد تكون تعكس نمط استهلاك وأذواق لا تتماشى ومتطلبات التقشف والهدف الإنقاذية للاستثمار . ويؤدي هذا التباين بين الأجراء ضمن مستوى مهارة معين إلى نسبة عالية من تنقل اليد العاملة مما يؤدي إلى الحد من اكتساب المعرفة التكنولوجية على كل المستويات .

وأخيراً هناك التركيز الذي يتسبب فيه وجود الصال الأجانب . ففي سنة ١٩٧٣ كانت نسبهم ٩١ بالمائة من القوى العاملة في المدن و ١١ بالمائة من اجمالي كشف المرتبات . وكما لاحظنا سابقاً ، يتم تصدر بير جانب من هذه العائدات رغم أنها تقبض في الجزائر ، وينشأ عن ذلك معيار للمقارنة يساعد على خلق مواقف وانماط سلوك لا تتماشى وسياسة التقشف .

## نـمـط الدـخـول الـلـأـجـرـيـة ٢-

يوجـى وجـود المؤـسـسـات الـاجـنبـية إـلـى تـغـيـير نـمـط الدـخـول الـلـأـجـرـيـة بـطـرـيقـتـيـن، نـحـوـ الـارـفـاعـ فـي كـلـتـاـ الـحـالـتـيـن:

١'، مـبـاشـرةـ، حـيـثـ تـتـحـصـلـ المؤـسـسـةـ الـاجـنبـيةـ عـلـىـ دـخـلـ بـقـيـامـهـ بـالـمسـاعـدـةـ عـلـىـ تـنـفـيـذـ مـشـارـيعـ الـاستـثـمـارـ أـوـ تـشـفـيلـ الـمـصـنـعـ، أـوـ حـيـثـ تـقـومـ المؤـسـسـةـ الـاجـنبـيةـ بـزـيـادـةـ دـخـولـ الشـرـكـاتـ الـجـزاـئـرـيـةـ الـخـاصـةـ بـاـدـ خـالـهـاـ التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ؛

٢'، بـطـرـيقـةـ غـيـرـ مـبـاشـرةـ، تـقـومـ المؤـسـسـاتـ بـزـيـادـةـ دـخـولـ الـلـأـجـرـيـةـ عـنـدـ ماـ تـعـمـلـ عـلـىـ تـنـمـيـةـ التـعـاقـدـ مـنـ الـبـاطـنـ فـيـ الـجـزاـئـرـ وـتـمـكـنـ المؤـسـسـاتـ الـجـزاـئـرـيـةـ الـخـاصـةـ مـنـ تـحـقـيقـ الـأـرـيـاحـ بـسـرـعـةـ نـظـراـ لـلـطـلـبـ الـمـتـزاـيدـ.

## الاستنتاجات

من العسير ان نوضح جميع الآثار الشاملة التي تلحق بالتنمية من جراء الموارد المقدمة للمؤسسات الا جنوبية مقابل اقتناء التكنولوجيا . وهناك أثران ينتجان عن ذلك لا بد من التنبه اليهما حتى يتسمى تصويمهما قبل فوات الاوان .

بالدرجة الاولى ، يجب علينا الا ننسى ان التخطيط في الجزائر يتطلب اخضاع منطق المؤسسات الى منطق الدولة ومنطق التنمية . وهذا يعني انه يجب من العلاقات الحميمة التي تربط بين مؤسسة عامة وشريكاتها الا جنوبية من تشجيع هذه الاخيرة على ترسیخ منطقها في الاستثمار والانتاج والتسويق على حساب الاهداف التي وضعتها الدولة في القطاع المعنوي . فالتنمية في الجزائر لا تتماشى مع اى ضغط يأتي من الخارج .

وبالدرجة الثانية ، يفترض اختيار التقنيات ، كما لا حظنا ، درجة معينة من تركيز الدخول الذي يرجع الى النقص الحالي في العمال المهرة وفي المؤسسات المحلية المتعاقدة من الباطن ، ويفترض هذا التركيز بدوره نوعا معيينا من نمط الاستهلاك وتوجيهه الطلب الا اذا تم استيعاب هذه الدخول المالية عن طريق سياسة ادخار نشيطة . وفي نطاق هذه السياسة يتوجه الانتاج نحو قطاع السلع الاستهلاكية المعمرة الذي يصعب فيه كثيرا التمكن من التكنولوجيا . وبالمثل ، قد يتأثر هيكل الاستثمارات سلبيا . وأخيرا ، قد تشجع الدورات التدريبية في الخارج العمال على تقليد أنماط الاستهلاك الا جنوبية والبحث عن دخول عالية مثل تلك التي يتمتع بها العمال في البلدان المتقدمة .

وباختصار ، يمثل استهلاك اي انتاج للتكنولوجيا شكلا من اشكال التبعية . لا بد من الحد من هذه التبعية عن طريق الانتاج المحلي للتكنولوجيا . وما انه يتعدر القيام بذلك في كل الاتجاهات فلا بد من الاختيار . وللقيام بذلك يمكن الاعتماد على معيارين أحد هما مكمل للآخر ، وأحد هما سلبي والاخر ايجابي .

أولا ، لا تجدى محاولة التمكن من التكنولوجيات في قطاعات التصدير على نطاق واسع اذ ان تكوين رأس المال في هذه القطاعات يهدف اساسا الى انتاج وسائل التمويل وهو وبالتالي ذو طابع انتقالي . كما ان التمكن من التكنولوجيات في قطاعات صنع السلع التي قد تتقادم بسرعة هي أيضا غير مجدية او على الاقل غير ملحة حيث ان سرعة التغيرات التكنولوجية قد تجعل عملية اكتساب المعرفة متقطعة كثيرا .

ثانيا ، وعلى نقيس المعيار السابق ، لا بد من التمكن من التكنولوجيات في القطاعات التي يتكرر فيها الاستثمار والتي يمكن فيها مواصلة توسيع الانتاج المحلي بدون ان يكون مرتبطا بتقلبات الاسواق الا جنوبية . ولهذا فان اختيار وظيفة انتاجية على مستوى مفضل من التكنولوجيا يكون نتيجة لا اختيار وظيفة استهلاك للمجتمع على المدى البعيد . لذلك ستقوم الجزائر بالتركيز على تنمية مهاراتها

المهندسية وعلى تدريب العمال على مختلف المستويات وعلى اختيار الشركاء الذين يقبلون ان تقوم الجزائر تدريجيا بالتحكم في تكنولوجيتها بدون ان تفرض قيودا للحصول على مصادر ربح جديدة.

وهذا الاختيار فيما يتعلق بالشركاء شيء اساسي . ولا بد له وعلاوة ان يوافقوا على تنفيذ مشاريع الاستثمار بموجب عقد للخدمات ويمشاركة المماثلات المهندسية المحلية في اقرب مرحلة . وهذه مسألة في غاية الاهمية بالنسبة للجزائر حيث يرمي التصنيع فيها الى خلق قطاع للسلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة . واشتراك مثل هذه الصناعة مع توفر الكفاءات المهندسية المحلية سيكون احسن طريقة لانتاج تكنولوجيتها مما يمثل شرطا اساسيا من اجل الاستقلال الاقتصادي في المدى البعيد .

قائمة بأوراق العمل حول الشركات المتعددة الجنسيات  
(WEP 2-28)

WP 1

Yves Sabolo and Raúl Trajtenberg

THE IMPACT OF MULTINATIONAL FIRMS ON EMPLOYMENT AND INCOMES IN THE DEVELOPING COUNTRIES - METHODOLOGICAL NOTE

WP 2

Record of the FIRST MEETING OF THE STEERING GROUP (14 and 15 February 1975)

WP 3

Yves Sabolo

AQUELLES REFLEXIONS SUR LES INVESTISSEMENTS PRIVES ETRANGERS ET LE DEVELOPPEMENT ET SOCIAL DU GABON (under revision)

WP 4

L.G. Franko

MULTINATIONAL ENTERPRISE, THE INTERNATIONAL DIVISION OF LABOUR IN MANUFACTURES, AND THE DEVELOPING COUNTRIES

WP 5

Charles-Albert Michalet

LES FIRMES MULTINATIONALES ET LA NOUVELLE DIVISION INTERNATIONALE DU TRAVAIL

WP 6

Y. Sabolo and R. Trajtenberg, in collaboration with J.P. Sajhau

THE IMPACT OF TRANSNATIONAL ENTERPRISES ON EMPLOYMENT IN THE DEVELOPING COUNTRIES - Preliminary results

WP 7

Juan V. Sourrouille

EL IMPACTO DE LAS EMPRESAS TRANSNACIONALES SOBRE EL EMPLEO Y LOS INGRESOS: EL CASO DE ARGENTINA

WP 8

Norman Girvan

THE IMPACT OF MULTINATIONAL ENTERPRISES ON EMPLOYMENT AND INCOME IN JAMAICA - Preliminary Report

WP 9

Bernard Founou-Tchuigoua

THE IMPACT OF MULTINATIONAL FIRMS ON EMPLOYMENT AND INCOMES: A CASE STUDY OF PHOSPHATES IN SENEGAL

WP 10

A. Benachenhou

FOREIGN FIRMS AND THE TRANSFER OF TECHNOLOGY TO THE ALGERIAN ECONOMY

WP 11

C.V. Vaitisos

EMPLOYMENT PROBLEMS AND TRANSNATIONAL ENTERPRISES IN DEVELOPING COUNTRIES:  
DISTORTIONS AND INEQUALITY (with particular reference to Andean Pact countries)

WP 12

Sung-Hwan Jo

THE IMPACT OF MULTINATIONAL FIRMS ON EMPLOYMENT AND INCOMES: THE CASE  
STUDY OF SOUTH KOREA

WP 13

Victor Manuel Bernal Sahagún con la colaboración de Angelina Gutiérrez  
Arriola y Bernardo Olmedo Carranza

EL IMPACTO DE LAS EMPRESAS MULTINACIONALES EN EL EMPLEO Y LOS INGRESOS:  
EL CASO DE MEXICO